في افتتاح دورة الخريف : رئيس المجلس يؤكد تعميق توجهات الإصلاح وتحقيق التنمية

مجلس الأمة

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة الجزائر ◆ العدد السابع عشر ◆ أكتوبر / 2004

رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي في زيارة رسمية للجزائر

عصمت عبد المجيد يحاضر في مجلس الأمة

" يتوقف مجهود تحسين العدالة على اعداد وضبط معايير مناسبة وعدة قانونية ملائمة تحين بانتظام لمراعاة مستجدات العصر وما يحدث من تحولات في المجتمع وفي العالم."

" ينبغي اعداد مشاريع نصوص تشريعية لترقية قانون الأعمال واحقاق عدالة تجارية كفيلة بتحفيز الاستثمار الجزائري والاجنبي . غير أن ذلك يقتضي من الدولة أن تخرج تدريجيا من تسيير الاقتصاد مقابل تدخل أكبر في المجال القانوني من خلال تكفل افضل بمهام الضبط والتحكيم وحماية مصالح المستثمرين وحقوقهم وهي مهام لا محالة أن للعدالة دورا اساسيا وهاما فيها. "

" إنه لا يكفي أن نصوغ نظما تشريعية جديدة مناسبة وذات نوعية وانما يجب السهر على وضعها حيز التنفيذ. ذلك أنه إذا لم نعتن كما يجب الاعتناء بجانب تطبيق النصوص يكن الاصلاح بلا معنى و لا طائل".

من خطاب رئيس الجمهورية
في افتتاح السنة القضائية

تهنئة

بمناسبة
شهر رمضان المبارك

" .. شهر رمضان الذي أنزل فيه القران هدى للناس و بينات من الهدى والفرقان." صدق الله العظيم.

بحلول هذا الشهر الفضيل يتقدم السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، بأصدق التهاني والتبريك وأخلص التمنيات للسيدات والسادة أعضاء المجلس وإلى كافة البرلمانيين في العالم الإسلامي راجيا من المولى عزوجل أن يعيد علينا هذه المناسبة والأمة الإسلامية جمعاء بالخير واليمن والبركات.

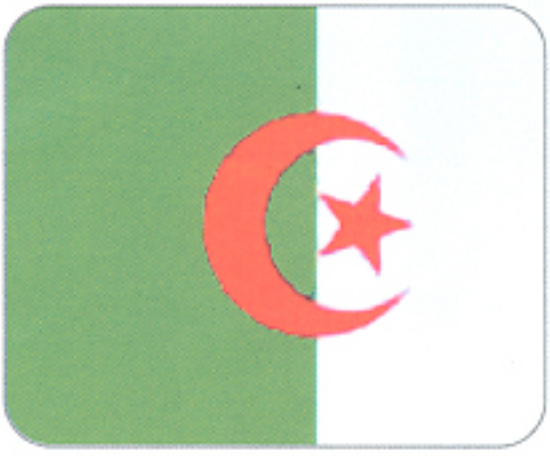

وبمناسبة
الفاتح نوفمبر المجيد

بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من نوفمبر المجيد ، يتقدم السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بالتهاني الخالصة للسيدات و السادة أعضاء المجلس ، وأعضاء المجلس الشعبي الوطني وإلى كافة الجزائريات والجزائريين .ونحن نحتفل بعيد الثورة المباركة الخمسين في كنف الأمن و الاستقرار والمصالحة .

في هذا العدد...

■ بالمناسبة...

تهنئة 1

■ الجلسات العامة...

افتتاح دورة الخريف 4

– قانون المرور ... من أجل صرامة أكثر في الحد من حوادث المرور 8

– قانون المعاشات العسكرية 9

– قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات 10

■ النشاط الخارجي...

– رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي في الجزائر 12

السيد عبد القادر بن صالح في زيارة رسمية لسلطنة عمان 13

–السيد بن صالح يترأس الوفد الجزائري في الاجتماع التأسيسي الأول لمجالس الشيوخ العربية و الإفريقية 14

■ استقبالات...

رئيس مجلس الأمة 16

مجلة تصدر عن مجلس الأمة

العنوان

07، شارع زيغود يوسف، الجزائر

الهاتف: 59 60 74 021

الفاكس: 73 62 73 021

ر.ت.م.د : 1112-2640

الإيداع القانوني رقم: 98-1223

الطبع : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

■ **متابعات...**

الافتتاح الرسمي للصالون الدولي التاسع للكتاب.....18

السيد عمار سعداني يؤكد عزم المجلس على مواكبة جهود الحكومة.....18

الرئيس خاتمي في الجلس الشعبي الوطني.....19

خرجات استطلاعية للمتابعة..... 20

■ **محاضرات...**

مستقبل المنطقة العربية في ظل التحديات والرهانات الحالية 22

الاتحاد المغاربي الطموح والعقبات 23

■ **في رحاب المجلس**

المديرية العامة للمصالح التشريعية..... 24

■ **بطاقة...**

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني..... 26

■ **أخبار برلمانية في العالم**..... 28

افتتاح دورة الخريف

تعميق توجهات الإصلاح.. لتحقيق التنمية الشاملة

افتتح السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم السبت 04 سبتمبر 2004دورة الخريف بحضور السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي و طاقمه الحكومي . و السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني . التي خلالها رئيس المجلس كلمة هذا نصها :

دورة متميزة عن سابقاتها

بعد توقف دام شهر ونصف، ها نحن نلتقي في رحاب مجلس الأمة

وكما هو مألوف فإن افتتاح دورات البرلمان مثل ما هو الأمر بالنسبة لاختتامها هي دائماً مناسبات مواتية لاستعراض أهم الأعمال والنشاطات التي تنتظر أعضاء البرلمان أو تقييم تلك التي أدوها...

...هذه المرة أيضا لن نشد عن القاعدة ولن نخرق العرف ... ومن البداية نقول أن الدورة الحالية وحسبما يؤكده جدول الأعمال المقترح تتضمن مشاريع نصوص هامة وعديدة وهو ما يرشّحها لأن تكون دورة متميزة عن سابقاتها لأكثر من عامل، خاصة وأنها تأتي :

1 – بعد انتخابات 8 أفريل بكل ما رافق هذا التاريخ من قراءات يجمع أصحابها على كون ذلك الموعد تجاوز كونه عملية تعبير مواطني عن موقف في مناسبة انتخابية حتى لو كان ذلك متعلقاً بالرجل الأول في البلاد .

وهو لذلك يُعتبر حدثاً سياسياً استثنائياً لم تعرف الجزائر مثله من قبل ويعدُّ منعطفاً تاريخياً كبيراً سوف يؤثر بدون شك على التوجه التاريخي للبلاد عامة، ناهيك عن كونه أصبح المحطة الأهم في تاريخ الممارسة الديمقراطية والمنافسة الانتخابية التعددية التي تُقدمُ عليها البلاد منذ الاستقلال

هذه القراءة لانتخابات 8 أفريل ليست تحليلاً نظرياً أو هي نظرة افتراضية والمعطيات الداعمة لهذه الأحكام ليست ناقصة ...

2 – فدورة الخريف لهذه السنة تأتي أيضاً بعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة بكل ما جاء به هذا البرنامج من توجهات وخيارات طموحة استمدت مرجعيتها من برنامج السيد رئيس الجمهورية ومن الوعود التي قدمها للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية ... وهنا تكمن أيضا الأهمية التي تكتسيها أشغال الدورة والنتائج التي سوف تسفر عنها والتميز الذي سوف يطبعها ...

3 – وإن تعدد وتنوع مشاريع القوانين التي شملت مختلف القطاعات وحساسية المواضيع التي تتعرض لها لترشح دورة الخريف لأن تكون ثرية ليس بعدد

النصوص التي تتضمنها ولا بعدد القطاعات التي تحظى بعنايتها وإنما بمضمون هذه النصوص الرامي إلى تعميق توجهات الاصلاحات وتحقيق التنمية الشاملة

– فيما يخص مشروع جدول الأعمال فإننا لن ندخل في جرد كافة النصوص التي سيكرسها جدول أعمال الدورة وهي عديدة وإنما سنكتفي بذكر مجالاتها حيث تشمل قطاعات

◆ العدالة التي تستحوذ على حصة الأسد في عدد المشاريع حيث ستعرض على البرلمان مشاريع نصوص عديدة ذات صلة بقانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية، وتنظيم السجون والوقاية وقمع الاستعمال غير المشروع للمخدرات بالإضافة إلى القانون المدني وقانون الأسرة وهي كما تلاحظون نصوص قانونية جد هامة

◆ الجانب الاقتصادي سوف يحتل مكانة خاصة في أشغال الدورة حيث يأتي مشروع قانون المالية كالعادة ليستقطب الاهتمام في البرلمان ويحظى بمتابعة المواطن لمضمونه

◆ الصحة هي الأخرى سوف يُعطى لها الوقت الذي تستحقه للأهمية التي تكتسيها نصوصها

◆ قطاعات التجارة، النقل، الدفاع الوطني، العمل والشؤون الاجتماعية، الفلاحة والتنمية والبيئة، ومن المؤكد أن جدول الأعمال الذي تعمدنا تركه مفتوحاً سيوسع من هذا الأخير ويثري أعمال الدورة بحيث تشمل اختصاصات قطاعات وزارية أخرى.

قانون المالية... معالم لسياسة التنمية

في هذه المناسبة وان سعينا فلن يكون بإمكاننا اعطاء كافة النصوص المدرجة في جدول الأعمال أحقيتها لهذا ومن كافة هذه النصوص فإننا سنتوقف حول ثلاث منها

– الملف الأول الذي يستوقفنا ليس لحساسية مضمونه من الزاوية القانونية وإنما للآثار السلبية على الناحية الاجتماعية التي تنجم عن بقائه كما هو الآن ألا وهو قطاع المرور ...

... إن المآسي التي عاشها شعبنا خلال السنوات الماضية وهذه الصائفة تحديداً والتي فاقت أرقامها كل التوقعات في الخسائر البشرية ليدعونا إلى إيلاء مشروع القانون الخاص بتنظيم المرور هذا كل العناية التي يستحقها والضرورة الملحة تحتم علينا مساندة كافة الاجراءات التي تقلص من حوادث الطرق، وقانون المرور هو واحد منها.

– ثاني هذه المشاريع القانونية هو قانون المالية الذي يُعد في كل برلمانات العالم القانون الأهم في دورات الخريف وهو يعطي الإطار العام ويحدد المعالم الكبرى لسياسة التنمية بل للسياسة العامة للبلاد في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو عادة ما يكون عبارة عن الوصفة الطبية للحالة الصحية لاقتصاد البلاد ولانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطن.

لهذا فهو يحظى دائماً بالعناية والمتابعة التي يوليها المواطن ومنتخبوه سواء في نقاشات البرلمان ككل أو من خلال تعديلات نواب الأمة.

وفي هذا المجال فإننا نأمل أن تسفر دراسة ونقاش مشروع قانون المالية تبني الخيارات الأكثر استجابة لأولويات المجتمع واهتماماته بأبعادها الوطنية دون تجاهل التوازنات الميزانية الاستراتيجية وتلك التي تؤدي إلى احترام التزامات البلاد الدولية ... بعيداً عن الطروحات المثالية أو الاقتراحات غير الواقعية.

إننا في مجلس الأمة وإن كنا ندرك محدودية دورنا في مجال التعديل إلا أننا نأمل أن يأخذ مسؤولوا القطاعات الوزارية المختلفة بعين الاعتبار مضمون المقترحات التي اعتاد أعضاء مجلس الأمة أو اللجنة المختصة تقديمها في كل دورة.

إن أعضاء المجلس المنتخبين الذين يجسدون واقع التمثيل الشعبي ويعبرون عن انشغالات الجماعات المحلية والأعضاء المعينون المزودون بالتجربة الطويلة والتكوين المتعدد الأوجه أكدوا في كل المناسبات أن بإمكانهم من خلال النقاش أن يقدموا للقطاعات الوزارية المختلفة اقتراحات وإضافات من شأنها تحسين أداء تلك القطاعات أو تجنبها الوقوع في الاشكالات.

إن الأرقام الأولية التي تقترح لميزانية هذه السنة وكذلك الاجراءات المحفزة على تشجيع النمو لتؤكد أن الحكومة عازمة على الذهاب بعيداً في مجال تشجيع التنمية وتخفيف الغبن على المواطن وتوفير الشغل لليد العاطلة وإرساء قواعد النمو الموعود بها إن ما دعو له هو أن يتم الحرص على تطبيق مضمون أحكام هذا القانون الهام وتوفير وسائل أدوات انجازه له واحترام الآجال المعقولة لتنفيذ أحكامه ...

– الملف الثالث الذي يستوقفنا

هو الملف المتعلق بمشروع قانون الأسرة الذي تسعى جهات عديدة من خارج البرلمان التأثير فيه على هذا الأخير ...

إن هذا الملف وإن كان حساساً في مضمونه وأبعاده فهو مع ذلك يدعونا إلى التعاطي معه التعاطي العادي والهادئ والمتفتح والمدرك لمتطلبات المرحلة كما أنه يحتم علينا كذلك معالجته في أطره العادية المحددة قانوناً.

وفي المعالجة يتوجب علينا أيضا اللجوء

إلى استعمال الذكاء وترجيح العقل في فهم مضمون النصوص التشريعية ومواءمتها قصد تجاوز الاشكالات التي ولدتها تعقيدات العصر وضغوطاته تطور المجتمع...

وفي هذا المجال قد يكون من المفيد (ونحن نتابع النقاشات الدائرة عبر وسائل اعلامنا) التذكير بما قامت به دول شقيقة في الموضوع كهذا واهتدت فيه إلى إيجاد صيغ الحلول التوفيقية التي جمعت بين خيار التفتح واحترام مقاصد النص فاستأنست باجتهاد المذهب الذي يعطي الحلول الملائمة للقضايا المطروحة ولم تلجأ إلى التقيد الحصري برأي المذهب السائدة اجتهاداته في البلاد...

إن الأحكام التي هي موضوع النقاش هي أحكام اجتهادية لم يجمع فيها الفقهاء ... وهو ما يعطينا الامكانية في اختيار الحكم الذي يتناسب مع واقعنا الاجتماعي ومع متطلبات عصرنا بما لا يخالف الشرع تأكيداً ...

ان ما لفت انتباهنا هذه المرة أيضا هو الدعوة التي رفعها البعض لتنظيم استفتاء حول مشروع النص المذكور. وهنا نبدي بعض الملاحظات حول هذا الرأي ذلك لأن الموضوع يتعلق بواحدة من اختصاصات البرلمان ألا وهي مهمة التشريع، ومشروع القانون هذا موكول للجهات التي خولها الدستور صلاحية التشريع ... وبالطبع فإن الشعب يشرع من خلال منتخبيه الذين فوضهم للمهمة ...

ولا يمكن اللجوء إلى استفتاء لمجرد نقاش حصل حول واحد أو اثنين من التوثيبات القانونية كانت موضوع تباين في الرأي.

للمناسبة نقول أن هذا النقاش يذكرنا بذلك الذي عرفته البلاد سنة 1984 عندما كان قانون الأسرة الحالي مطروحا على المجلس الشعبي الوطني، حيث وجدنا من يصف الأحكام التي جاء بها المشروع بانها مخالفة للشرع خاصة تلك التي تتعلق بتدخل القاضي في موضوع طرد الزوجة وموضوع تعدد الزوجات حيث أعابوا على النص اعطاء القاضي حق التدخل واعتبروا ذلك مخالفا لنص صريح ... (من جهة نظرهم...).

هذا من جهة ومن جهة ثانية وفي مجال الاستفتاء دائما

بهذه الدعوة ألا يراد الطعن في مصداقية الجهات المخولة دستوريا بالتشريع وتهميش المؤسسات ذات الاختصاص ومنعها من مزاولة مهمتها؟ أم أن الرغبة هي تسييس موضوع هو ضمن صلاحية التشريع؟

من اجل غرس وتكريس الثقافة البرلمانية

إلى جانب نشاطاتنا في العمل التشريعي فإننا في هذه الدورة وفقا لما هو مكرس قانونا لنا سوف نحرك وسائل الرقابة البرلمانية وغايتنا في ذلك هي تأكيد التعاون مع الحكومة في عمليات حسن تطبيق البرنامج الذي صادق عليه البرلمان وفي هذا التحرك سوف نمارس هذه الرقابة بصورة واعية ومسؤولة وبالتشاور والتعاون مع الحكومة، وفي حدود الضوابط والإجراءات الدستورية والقانونية والتنظيمية السارية المفعول.

– كذلك سيفعل ويكثف مجلس الأمة خلال هذه الدورة حركية النشاطات العامة الثقافية والفكرية والتحسيسية، ويقوي من عملية اصدار النشريات وصولاً إلى غرس وتكريس الثقافة البرلمانية وقيم دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان ...

– المشاركة الإيجابية والفعالة في العلاقات والنشاطات البرلمانية الدولية جهوياً واقليميا وعالميا بما يعزز مكانة ودور الجزائر في المحافل الدولية ويخدم مصالحها الحيوية

وفي هذا الباب سيشرّف الجزائر بصفة عامة وبرلمانها بصورة خاصة انعقاد المؤتمر السابع والعشرين (27) والدورة الخامسة والأربعين (45) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي ببلادنا، وستتم فيه دراسة مواضيع هامة مثل موضوع ترقية وتطوير الحكم الراشد، وموضوع تمثيل المرأة الافريقية في هيئات اتخاذ القرار هذا وسيكون لأعضاء مجلس الأمة بكل تأكيد دور فعال في تحليل وبلورة التوصيات الخاصة بهذه المواضيع وغيرها.

إن مبادرة دعوة البرلمانيين الأفارقة تندرج ضمن توجهات الجزائر الرامية إلى تقوية علاقات الاخاء والتعاون مع شعوب القارة وهي مناسبة جد مواتية يتم فيها التعريف بالتجربة البرلمانية الجزائرية كما سوف تكون هذه التظاهرة البرلمانية فرصة مناسبة للتعرف على التجارب الناجحة الأخرى في قارتنا الافريقية ...

دعم التنمية.. تعزيز الاستقرار.. وتحقيق المصالحة الوطنية

إذا نحن حاولنا إعطاء قراءة عابرة لمضمون جدول أعمال الدورة وللدورة ككل ما هي الخلاصات التي نستخرجها ؟

1 – إننا نعتقد أن الدورة تندرج ضمن سياق تأكيد سياسة التحول والتغيير والبروز الواضح لمؤشرات دعم التنمية وتعزيز الاستقرار وتجذير الإصلاح وتحقيق المصالحة الوطنية وهي التوجهات التي تجد مبرراتها في العديد من

الخيارات والاجراءات

–أ– الجهد الواضح الذي بذلته وتبذله الحكومة عبر الورشات العديدة التي فتحتها لإعداد الملفات الكبرى قصد التكفل بأمهات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

–ب– هذه التوجهات تجد ميزاتها في بنود جدول أعمال الدورة الحالية لأن التغييرات تجد مداليلها خاصة في مضمون النصوص القانونية المحدثة للتغيير الحق الذي يجب أن تتبعه وأيضا في الميزانيات الهامة التي ترصد لدعم هذه التوجهات ودعم التنمية خاصة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ...

◆ إن ترسانة مشاريع القوانين المدرجة ضمن جدول أعمال الدورة تهدف إلى جانب هذا :

استبدال الأحكام القانونية التي لم تعد مسايرة لمتطلبات المرحلة، واستخلافها بأخرى تتماشى وتوجهات الإصلاح التي يدعو لها برنامج السيد رئيس الجمهورية، ذلك أن القوانين السارية المفعول الآن إما هي سُنت في :

– ظل فلسفة حكم سياسي واقتصادي لم تعد تتجاوب مع توجهات المرحلة ولا مع تطلعات المجتمع اليوم ...

– أو هي سنت في ظروف كان يُحيطها هاجس الخوف من تكرار انزلاقات بداية التسعينيات التي تراجع فيها دور الدولة

– أما وقد تغيرت الأوضاع وأصبحت البلاد تتنفس عادياً وصارت نظرة الشعب بأغلبيته السياسية الساحقة تتطلع إلى التغيير وفي كافة المجالات.

– أما وقد جاء برنامج السيد رئيس الجمهورية – المزكى شعبياً وبتلك النسبة الكبيرة – في محاوره الكبرى مركزاً على الإصلاح وداعياً إلى تعميق مضمونه.

نقول أنه أصبح مطلوباً الآن الأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة والتعاطي بها ومعها ... (وهذا ما يؤكده جدول أعمال الدورة).

مزيد من التشاور والتنسيق

إننا ونحن نتناول بالحديث نشاطات الدورة وأعمالنا في مجلس الأمة لن تفوتنا المناسبة دون التعريج في الحديث عن طرق عملنا مع شركائنا في العمل التشريعي وفي هذا المجال نبدي الملاحظات التالية:

1 – فيما يخص دراسة مشاريع النصوص وبرمجتها إننا في هذا المجال نقترح على جهاز الهيئة التنفيذية إيداع مشاريع النصوص على البرلمان في الآجال المعقولة حتى تأخذ هذه النصوص حقها في الدراسة والتعديل ...

◆ إن ما نلاحظه أيضا على سبيل المثال هو الوصول المتأخر لمشاريع القوانين، الأمر الذي يجعل حجم العمل في غرفتي البرلمان في بداية الدورة متواضعاً وسرعان ما تنعكس الصورة مع نهاية الدورة حيث تتكاثر مشاريع النصوص الأمر الذي يؤثر على حسن الدراسة ويعقد موضوع البرمجة في مجلس الأمة خاصة ...

إننا نعتقد أن عملاً ممنهجاً بين الأطراف الثلاث بإمكانه أن يساعد كافة المؤسسات على تحسين أدائها واحترام مواعيد اتمام أعمالها لذلك فإننا ندعو الهيئة التنفيذية إلى بذل الجهد المناسب في هذا المجال بحيث تقوم باشعار البرلمان بكافة مشاريع النصوص – تلك التي تنوي تقديمها مع بداية كل الدورة، وتلك التي يمكن إيداعها مع نهايتها – على أن يتم ذلك بالتدريج وحسب الأولويات التي تراها الحكومة مناسبة ...

2 – فيما يخص الأسئلة الشفهية فإننا نلاحظ نوعاً من الارتباك في التعامل معها.

هذا الخلل في بعض المرات يكون مبرراً وفي مرات أخرى التبريرات فيه تكون غير كافية لاستكمال الاقتناع.

أننا بهذه المناسبة نطلب من السيد رئيس الحكومة لفت انتباه مسؤولي القطاعات المعنية بالموضوع لإيلاء هذا الجانب العناية المستحقة.

وفي الموضوع ذاته نلاحظ أن بعض مسؤولي القطاعات الوزارية لا يتجاوب إيجابياً مع بعض الأسئلة الشفهية بحجة عدم اختصاصهم في الموضوع ... بهذا الصدد فإننا نقول أن عضو البرلمان لا يهمه وزيراً بعينه بقدر ما يهمه حضور الوزير الذي يرد على انشغاله . لهذا فالأسئلة توجه للحكومة وعلى هذه الأخيرة أن تعين من هو أهل من الوزراء للرد على انشغالات صاحب السؤال المقصود ...

3 – بالنسبة لقانون المالية فإننا نأمل بأن يصل هذه المشروع في الآجال المعقولة حتى يتسنى لنا دراسته في وقته خاصة وأن الدورة القادمة سوف تتزامن مع مناسبات عديدة دينية ووطنية قد تؤثر على وتيرة العمل في البرلمان.

– وعموماً يمكن القول أن قضايا التعامل العادي بين المؤسسات الثلاث يجب أن يحرك عبر آلية الهيئة المكلفة بالتنسيق بين المؤسسات الثلاث

– وفي مجال آخر اننا ندعو إلى ضرورة التجاوب مع الرغبات المعبر عنها مع أعضاء مجلس الأمة الناقلة لانشغالات المواطنين.

إن من شأن هذا العمل التكاملي أن يعزز أجواء الثقة ما بين مؤسسات الدولة ... ويُكسبها ثقة المواطن ...

– لقد أتينا بهذه الملاحظات والاقتراحات وبالتأكيد أنها ليست الوحيدة وسوف تكون لنا عودة للموضوع مع اختتام دورة الخريف القادمة وفي كل مرة تتاح لنا الفرصة ...

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

لن تنهي كلامنا دون الإشارة إلى الدخول الاجتماعي الذي بدأ الحديث يكثر عليه هذه الأيام. وفي هذا المجال فإننا نعتقد أن الملفات التي أعدتها الحكومة والترتيبات التي تنوي اتخاذها للتكفل ببعض المطالب التي أثت بها المركزية النقابية من شأنها أن تعطي الطمأنينة المطلوبة على صعيد الجبهة الاجتماعية وعلى مستوى العمال عامة ولكننا بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتقد أن لقاءات ثنائية ستكون مناسبة مواتية لتعميق النقاش وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة.

إننا لا نشك في نية الطرفين ولا في رغبتهما في تطوير ثقافة الحوار الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة وتجاوز العقبات التي لحسن الحظ تعد قليلة لكي ينصرف الجميع إلى تحقيق الأهداف الطموحة التي سطرها برنامج الحكومة ...

لن أنهي كلامي دون توجيه التحية والتقدير للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة طاقمه الوزاري، والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وكافة الضيوف لحضورهم بيننا وتشريفهم هيئتنا.

وقل اعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله والمؤمنون، شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ■

قانون المرور

من أجل صرامة أكثر للحد من حوادث المرور

ناقش أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الأحد 10 أكتوبر 2004 مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01-14 المؤرخ في19 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

ترأس الجلسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضرها إلى جانب وزير النقل السيد محمود خودري ،وزير العلاقات مع البرلمان

انطلقت الأشغال بتقديم السيد محمد مغلاوي لنص مشروع القانون الذي قامت دائرته الوزارية بإعداده مؤكدا أن السبب الذي فرض إعادة النظر في هذا القانون هو تزايد حوادث المرور بشكل مذهل والتي هي ناتجة أساسا عن التصرفات اللامسؤولة والسلوك البشري غير المتحضر الذي يخلف ضحايا أبرياء ويكلف الدولة خسائر فادحة . فتح باب النقاش أمام أعضاء مجلس الأمة حيث تساءل البعض عن مدى توفير وزارة النقل والسلطات العمومية لمراكز المراقبة التقنية للمركبات؟و كذا مدى تزويد أعوان الأمن عبر الطرق بالوسائل التي تكفل قيامهم بمهامهم بصفة ناجعة تضمن تحقيق رقابة ناجعة.

كما طرح أحد أعضاء مجلس الأمة سؤالا عن التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لحل مشكل الاختلال في التوازن بين شبكة الطرقات والتزايد المذهل لعدد السيارات في السنوات الأخيرة.

واعتبر البعض المادة 108 من نص القانون نص الدراسة قاسية جدا وتمثل إجحافا في حق المعاقين(1).

أحيلت بعدها الكلمة للسيد محمد مغلاوي للرد على انشغالات أعضاء المجلس حيث

أوضح مرة ثانية أن نص القانون يمثل مرحلة من مراحل تحديث النصوص التشريعية والتنظيمية تماشيا مع المستجدات التي تعرفها الجزائر من جهة ومن جهة أخرى طريقة لإدخال صرامة أكثر في مجال التطبيق والمتابعة وظبط الأمور المتعلقة بأمن الطرقات وسلامتها.

وفيما يخص الرقابة التقنية للسيارات فقد اكد ممثل الحكومة أن الإمكانيات موجودة ومتمثلة في عدة مراكز على المستوى الوطني أما بشأن الوسائل المادية الموفرة لأعوان الأمن المؤهلين أضاف السيد الوزير أن ظاهرة بيع السيارات عن طريق الوكالات جعلت من عملية المراقبة أمرا عسيرا رغم وجود أعوان أمن مؤهلين لذالك . كما تحدث السيد الوزير حول المشكل الذي تعرفه شبكة الطرقات من

اكتظاظ نتيجة التزايد المذهل لعدد المركبات مؤكدا أن هذا المشكل لا يخص وزارة النقل وحدها وعليه ستشكل لجنة وطنية تضم مختلف الجهات المعنية لإيجاد حل أجدى.

اجتمعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية برئاسة السيد محمد فغول نائب رئيس اللجنة وأعدت تقريرها حول نص القانون المدروس .

وقد جاء التقرير التكميلي بالتوصيات التالية :

1-الإسراع في إعداد النصوص التطبيقية لهذا الإطار التشريعي ومن ثم العمل على تجسيده ميدانيا في أقرب الآجال.

2-توحيد المقاسات المعتمدة في وضع المهلات على مستوى التراب الوطني

3- ترقية وتطوير منشآت الطرق مع ضمان صيانتها.

4-الإسراع في إنشاء الهياكل وتجسيد الترتيبات المقررة في القانون رقم 01-14 ، مع توفير الآليات الكفيلة لضمان سير عملها ولاسيما :

- المركز الوطني لرخص السياقة .
- البطاقية الوطنية الخاصة بمخالفات حركة المرور.
- البطاقية الوطنية للبطاقية الرمادية.
- البطاقية الوطنية لرخص السياقة.

تفعيل دور المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات وكذا اللجان الولائية التابعة لهاو المنصوص عليها في القانون 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001.

6- إنشاء صندوق وطني لحوادث المرور.

7- ضرورة تشديد العقوبات على بعض أصناف المخالفات لقانون المرور وكذا تجريم الأفعال المسببة للحوادث الخطيرة الناتجة عن :

-الإفراط في السرعة ،

-السياقة في حالة سكر

-تناول المخدرات

-جنحة الهروب ..

8- إعداد مخططات إعلامية ووقائية لفائدة المواطنيين بغرض توعيتهم.

(1) يسير الوالي عندما يمثل عليه محضر إثبات إحدى المخالفات المبينة في المادة 111 بصفة مؤقتة وبعد أخذ رأي لجنة سحب رخصة السياقة . قرار تعليق رخصة السياقة او منع اجتياز امتحانها عندما يكون السائق المعني غير متحصل عليها.

قانون المعاشات العسكرية

نحو التكفل الجاد بالمجاهدين وذوي الحقوق

9- تنظيم تعليم السياقة وتطويره حسب المقاييس والمعايير الدولية وإعطاء الدعم الكافي لذلك.

10- إرغام مرتكبي المخالفات المرفوقة بغرامة جزافية على تسديدها في الآجال المحددة قانونا30 يوما وذلك من خلال السماح لاعوان الأمن بالسحب المؤقت للوثائق(رخصة السياقة ، البطاقة الرمادية) في حالة وقوع المخالفة.

11- ضرورة إنشاء اقسام على مستوى المحاكم تتكفل بمعالجة المخالفات المتعلقة بالأمن المروري.

12- التأكيد على صيانة المركبات ومراقبتها بصفة دورية في المراكز التقنية المخصصة لها ومعاقبة المخالفين.

13- تطوير وتحفيز قطاع النقل بالسكك الحديدية وكذا النقل البحري للتخفيف من الضغط على الطرقات

هذا وصادق اعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وامنها في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2004.

صادق مجلس الأمة في الجلسة العلنية التي عقدها يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2004 على نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 21 جويلية 2004 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم

76–106 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 والمتضمن قانون المعاشات العسكرية.

قرأ مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني السيد علي قدور دراجي نص التقرير الذي أعدته اللجنة والذي يتضمن أسباب التعديل الذي أجري على الأمر السابق حيث يهدف أساسا إلى تسوية وضعية فئة المجاهدين العسكريين والشبيهين الذين لهم صفة عضو جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني المنتمين لصندوق التقاعد العسكري ، وذلك بتوحيد الحد الأدنى لمعاشات التقاعد لنظرائهم المنتسبين إلى النظام العام للتقاعد ، الذين استفادوا من الزيادة التي نص عليها القانون رقم 96–18 المؤرخ في 06 يوليو سنة 1996 المعدل والمتمم للقانون رقم 83–12 المؤرخ في 02 يوليو 1983 والمتعلق بالتقاعد ، مما أدى إلى اتساع الفارق بين المعاشات الممنوحة للفئتين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرفع من مستوى الحد الأدنى يترتب عليه حتما نفقات إضافية بالنسبة إلى صندوق التقاعد العسكري ، ولذلك وطبقا للمبدأ المكرس في المادة 25 مكرر من القانون رقم 83–12 المؤرخ في 02 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد ، فإن التكفل بهذه النفقات الإضافية يكون من ميزانية الدولة، في إطار نفقات التضامن الوطني.

وفي الأخير ثمنت اللجنة المختصة مساعي السلطات العليا للبلاد من أجل التكفل بفئة المجاهدين وذوي الحقوق . كما أوصت اللجنة بتعميم هذه الاستفادات إلى متقاعدي أفراد الجيش الوطني الشعبي الذين وقفوا وقفة شجاعة خلال العشرية العصيبة التي عرفتها الجزائر .

▲ قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات

تكريس احترام حقوق الإنسان والحريات العامة

قدم السيد طيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام عرضا حول نص قانون العقوبات المعدل والمتمم ونص قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2004 وترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة و حضرها السيد محمود خودري ، وزير العلاقات مع البرلمان.

فيما يخص قانون الإجراءات الجزائية فقد عرض السيد الوزير أبرز التعديلات التي جاء بها النص والتي تتمثل فيما يلي :

1– النص على عدم قابلية بعض الجنايات والجنح الخطيرة للتقادم خاصة منها قضايا الإرهاب ، وعلى بداية تاريخ سريان التقادم في الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأحداث.

2– توسيع الاختصاص المحلي لبعض الجهات القضائية

3– تعزيز حقوق الدفاع للشخص المشتبه فيه .

4– تحديد الإجراءات والقواعد الخاصة بالمتابعة الجزائية للشخص المعنوي.

5– فتح المجال لأطراف الخصومة ومنحهم الحق في مطالبة قاضي التحقيق باتخاذ بعض الإجراءات المحددة التي يعتبرونها ضرورية لإظهار الحقيقة ، وإلزام قاضي التحقيق بالرد على الطلب.

6– إمكانية الإيقاف الجزئي لتنفيذ عقوبة الحبس لإضفاء مرونة على هذه العقوبة.تعيين الجهة القضائية المحددة لمدة الإكراه البدني ، ورفع مقدار الغرامة والمبالغ المالية المحكوم بها التي يعتمد عليها في حساب مدة الإكراه البدني.

7– وضع سند قانوني لإحداث نظام آلي وطني لصحيفة السوابق القضائية.

وفي عرضه حول نص مشروع قانون العقوبات ، تحدث السيد الوزير عن أهم التعديلات التي أدخلت عليه والتي لخصها فيما يلي:

1– النص على شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وعلى العقوبات المطبقة عليها.

2– تدعيم الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة وهذا بتوسيع مفهوم جمعية الأشرار والجرائم التي تدخل ضمن دائرتها، بإضافة جرائم الجنح إلى جرائم الجنايات.

3– تجريم فعل التعذيب بكل أشكاله وجعله جريمة قائمة بحد ذاتها.

–النص على تجريم أفعال التحرش الجنسي.

–تجريم تبييض الأموال

–النص على محاربة الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

ركز معظم أعضاء مجلس الأمة في تدخلاتهم على النقاط التالية :

أولا : التناقض الموجود بين المادة 8 مكرر والمادة 612 مكرر حيث أن الأولى تنص على عدم انقضاء الدعوة العمومية في جريمة الاختلاس بالتقادم في حين أن المادة 612 مكرر لا تخضع العقوبة في جناية الاختلاس للتقادم؟

ثانيا : إمكانية استفادة الشخص المسبوق قضائيا من أحكام تجزئة العقوبة؟

ثالثا : مدى اعتبار الأحزاب شخصا معنويا خاضعا للقطاع العام وغير قابلة للمتابعة الجزائية.

رابعا : حول وجود تمييز بين العقوبة المسلطة على الشخص الأجنبي والشخص الوطني بحكم المادة 389 مكرر6؟

خامسا : عدم وضع عقوبات رادعة في مستوى خطورة جريمة المساس بالأنظمة المعلوماتية

– مدى تعرض ذوي السلطة في القطاع الخاص لعقوبة التحرش الجنسي.

وفي رده أكد السيد الوزير أنه سيتم التكفل بانشغال أعضاء مجلس الأمة حول قضية تقادم جريمة الاختلاس مذكرا بأنها لم تضف سهوا إلى الجرائم غير القابلة لسقوط العقوبة الصادرة بشأنها في المادة 612 مكرر.

وبشأن استفادة الشخص ذو السوابق العدلية من أحكام التجزئة فقد أوضح ممثل الحكومة بأن ذلك الشخص لا يستفيد في المبدأ من إيقاف التنفيذ وعليه فهو لا يستطيع الاستفادة من إيقاف التنفيذ الجزئي.

حول مدى قانونية متابعة الأحزاب جزائيا رد ممثل الحكومة بان الحزب يخضع للقانون الإداري ولهذا فهو لا يخضع لأي متابعة جزائية وفيما يتعلق بمناضليه ومسؤوليه فالقانون يتابعهم بصفة شخصية جزائيا.

وفيما يخص قانون العقوبات أوضح أن معظم الجرائم المعنية بهذا التعديل جرائم جديدة أصبحت متفشية بصفة خطيرة في يومنا هذا

فعن عقوبة جريمة المساس للمنظمة المعلوماتية فقد أكد السيد الوزير أن حساسية القطاع الذي يتعرض لهاته الجريمة تزيد من حجم العقوبة وحول جريمة التحرش الجنسي أكد السيد بلعيز أن كلا القطاعين معنيين بتطبيق العقوبة سواء العام أو الخاص.

فيما يخص التمييز في تسليط العقوبة بين الشخص الأجنبي والمواطن الجزائري نفى السيد الوزير ذلك موضحا أن ما تنص عليه المادة 389 مكرر 6 ما هو إلا تكملة للمادتين 389 مكرر 1 و389 مكرر 2 وهو ما يمثل إجراءا معمول به في أغلب دول العالم.

بعد استماع أعضاء مجلس الأمة لرد السيد الوزير اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية برئاسة السيد محمد بودبار واعدت تقريريها التكميلين حول نصي القانونين محل النقاش.

ثمن التقريرين مضمون مشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية باعتبارهما جاءا لفرض احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وبالتالي احترام الدولة خاصة في الوقت الذي تفشت فيه جرائم ذات طابع دولي مثل الفساد ، الرشوة ، تبييض الأموال ، التعذيب والتحرش الجنسي.

وفي الأخير صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانونين في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2004

جلسات إستماع

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة يوم الاثنين 2004/09/06 برئاسة السيد صويلح بوجمعة وبحضور السيدة سكينة مسعدي وزيرة منتدبة مكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج وأعضاء اللجنة وعدد من أعضاء المجلس ورؤساء اللجان ، وذلك في إطار جلسات الإستماع التي تعقدها دوريا لجان المجلس.

وفي هذا الصدد قدّمت السيدة الوزيرة عرضا عن وضع الجالية الجزائرية في المهجر ومدى تكفل السلطات العمومية بهم و بقضاياهم التي كانت محور أسئلة أعضاء من المجلس خلال المناقشة التي أعقبت عرض السيدة الوزيرة .

استقبالات رؤساء اللجان

استقبل يوم السبت 18 سبتمبر 2004 ، السيد صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي و الجالية الجزائرية في الخارج وبحضور ممثلين للمجموعات البرلمانية وفدا برلمانيا عن مجلس الشيوخ البلجيكي ينتمي إلى "كتلة السلام للشعب الصحراوي" برئاسة السيد بيار قالان ، إضافة إلى عدد من ممثلين عن الأحزاب في البرلمان البلجيكي.

فبالإضافة إلى تناول وضع القضية الصحراوية في ظل التطورات الأخيرة وسبل دعم الشعب الصحراوي ، تعرض الجانبان إلى بعض مسائل الساعة على الساحة الدولية وكذلك سبل التعاون البرلماني والتنسيق بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ البلجيكي.

رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي بالجزائر

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة قامت السيدة آن ماري ليزين (Anne Marie Lizin) رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي بزيارة رسمية للجزائر في الفترة من 08 إلى 10 أكتوبر 2004.

وقد استقبل رئيس مجلس الأمة السيدة آن ماري ليزين يوم السبت 09 أكتوبر 2004 وترأس وفد مجلس الأمة في المفاوضات التي تمحورت على الخصوص حول العلاقات الثنائية بين البلدين.

و قد أعرب الجانبان خلالها عن ارتياحهما للتطور النوعي لهذه العلاقات في شتى المجالات ومنها البرلمانية ، كما عبرا عن ضرورة مواصلة وتكثيف الاتصالات لتبادل التجارب و الخبرات بين المؤسستين البرلمانيتين في مجالات التشريع و خاصة ما يتعلق بمكافحة ظاهرة الإرهاب ، و في هذا الإطار تم التعبير عن الارتياح لتحسن الوضع الأمني و الاقتصادي للجزائر.

يذكر أن رئيسة مجلس الشيوخ استقبلت من طرف : السيد عمار سعداني ، رئيس المجلس الشعبي الوطني ، السيد أحمد أويحيى ، رئيس الحكومة ، كما التقت بالسيد محمود خودري ، وزير العلاقات مع البرلمان والسيد علي تونسي ، المدير العام للأمن الوطني.

وحظيت كذلك باستقبال رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

السيد عبد القادر بن صالح في زيارة رسمية لسلطنة عمان

قام السيد عبد القادر بن صالح والوفد المرافق له بزيارة لدولة عمان تلبية لدعوة من السيد يحي بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة العماني يومي 25 و26 سبتمبر 2004.

أجرى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح خلال إقامته بسلطنة عمان سلسلة من اللقاءات والمحادثات مع المسؤولين العمانيين وفي مقدمتهم رئيس مجلس الدولة والشيخ عبد الله بن علي القتبي رئيس مجلس الشورى العماني.

وقد تم التأكيد خلال المحادثات على أهمية مثل هذه اللقاءات في تدعيم العلاقات الثنائية و تبادل المعلومات والخبرات خاصة في المجالات البرلمانية ، وقد تم التركيز على ضرورة دفع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي إلى مستويات أفضل ، كما تم خلال هذه المحادثات التعرض إلى القضايا والمستجدات الراهنة على الساحتين العربية والدولية.

وعلى هامش الزيارة الرسمية لسلطنة عمان التقى رئيس مجلس الأمة بمجموعة من الجالية الجزائرية المقيمة بسلطنة عمان قدم لهم عرضا عن تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية بالجزائر ، مبرزا التطورات الايجابية التي تعرفها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

رئيس المجلس يترأس الوفد الجزائري في الاجتماع التأسيسي الأول لمجالس الشيوخ العربية والإفريقية

شارك السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة على رأس وفد هام يضم نائب رئيس مجلس الأمة السيد محمد أمير ورؤساء المجموعات البرلمانية الأربعة للمجلس ،السيد محمد بوخالفة رئيس الكتلة البرلمانية للثلث الرئاسي ، السيد شهاب صديق رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ، السيد محمد بوسنان رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني ، السيد قداري بن حرزالله رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، في الاجتماع التأسيسي الأول لمجالس الشيوخ العربية والإفريقية التي جرت أشغالها بالعاصمة اليمنية صنعاء يومي 28 و 29 سبتمبر 2004، والذي يهدف إلى تكوين وإقرار مختلف هياكل هيئة مجالس الشيوخ في العالم العربي وإفريقيا وتعيين هياكلها ومقرها.

الرابطة.. فضاء للتشاور

بدأت يوم الثلاثاء 28 سبتمبر 2004 أشغال الإجتماع الأول رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ، حيث ألقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة كلمة ذكر في بدايتها بأهمية هذه الرابطة التي ستوفر للجميع فضاءا إضافيا للإلتقاء والتشاور قصد تعزيز العمل البرلماني وترسيخ التوجه الديمقراطي ، وتعميم مبادئ الحكم الراشد ، وهي بحق هيئة جديدة جاءت لتدعيم النشاط البرلماني الجاري حاليا بشكل غير منتظم سواء كانت في مناسبات عرضية أو ضمن منظمات برلمانية أخرى كالاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي وبرلمان عموم إفريقيا.

وأكد بهذا الصدد حرص الجزائر لدعم هذه الرابطة الناشئة والعمل لتحقيق أهدافها إيمانا منها بمحدودية العمل الفردي وجدوى كل مسعى جماعي.

كما ندد في كلمته بظاهرة الإرهاب الأعمى الذي لا يبقي ولا يذر والذي عانت منه الجزائر طويلا ، في غياب أي تفاهم دولي. وامتدت أشراره إلى غيرها محذرا في نفس الوقت من كل لبس يخلط بين الإجرام المنظم ، والكفاح المشروع في قضايا الحرية والاستقلال. للاشارة ، كلمة رئيس مجلس الأمة اعتمدت من طرف الوفود المشاركة كورقة عمل أساسية لأشغال هذه الدور.

وعلى هامش هذا الاجتماع كان للسيد عبد القادر بن صالح نشاط مكثف حيث تقابل وتحادث مع نظرائه الأفارقة والعرب المشاركين في هذا الاجتماع وبالمناسبة جدد رئيس مجلس الأمة الدعوة للوفود الإفريقية للمشاركة في الندوة الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي والدورة الـ 45 في إطار المشاركة في الاجتماع الأول لرابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والوطن العربي المنعقد بصنعاء .

كما استُقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 29 سبتمبر 2004 من طرف فخامة رئيس جمهورية اليمن السيد علي عبد الله صالح ، حيث أبلغه تحيات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و تهانيه بمناسبة احتفال الشعب اليمني الشقيق بالذكرى الـ 42 لعيد الثورة ، كما هنأه بنجاح أشغال اجتماع مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي. وبدوره حمّل الرئيس اليمني رئيس مجلس الأمة نقل تحياته الأخوية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع أسمى مشاعر الود والتقدير. و تناول الحديث أيضا العلاقات الثنائية التي تشهد تطورا ملحوظا تنفيذا لقرارات الدورة الثامنة للجنة المشتركة بين البلدين المنعقدة بصنعاء خلال الفترة من 06 إلى 10 جويلية 2004.

وفي نفس اليوم استقبل السيد عبد القادر بن صالح من طرف السيد عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء اليمني ، حيث أبلغه تحيات نظيره رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى. ودار الحديث أساسا حول التعاون الثنائي في جميع المجالات ، و قد أبدى رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء اليمني ارتياحهما للنتائج الإيجابية لهذا التعاون خاصة في مجال التكوين الجامعي والتمهين ومجالات الرياضة.

مع رئيس مجلس المستشارين للجمهورية اليمنية

◆ الحوار البرلماني للشباب الياباني- العربي

شارك عضو مجلس الأمة السيد بابا أحمد في الحوار البرلماني للشباب الياباني – العربي وذلك خلال الفترة ما بين 22و23 أوت 2004 بالعاصمة السورية –دمشق.

الاجتماع الذي انعقد بالتنسيق مع البرلمان الياباني والاتحاد البرلماني العربي خصص لتبادل المعلومات والتجاوب في الميدان البرلماني والاستفادة من التجربة اليابانية.

◆ الاجتماع المشترك للجنتين السياسية والقانونية للاتحاد البرلماني العربي.

انعقدت بالعاصمة اللبنانية (بيروت) أشغال اللجنتين السياسية والقانونية للاتحاد البرلماني العربي وذلك خلال الفترة ما بين 2 و3 سبتمبر 2004 وقد مثل مجلس الأمة في الاجتماع كل من السيدين :

بوجمعة صويلح ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية الجزائرية بالخارج.

محمد بودبار ، رئيس لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الانسان.

درس الاجتماع الصيغ المشتركة لإنشاء البرلمان العربي قبل عرضه على المندوبين الدائمين لجامعة الدول العربية.

وللإشارة فإن الصيغة المتفق عليها قد اعتمدت على مستوى أمانتي جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي خلال اجتماعات جويلية 2004 بالقاهرة.

◆ المنتدى الحضري العالمي الثاني حول موضوع: "المدن ملتقى الثقافات الإدماج والاندماج"

و شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من السادة :أمحمد قازوز ، نائب رئيس مجلس الأمة رئيسا للوفد، رشيد معلم ، عضو مجلس الأمة، عبد الناصر لحواسنية ، عضو مجلس الأمة، سيدي ايكتاوي ، عضو مجلس الأمة، عبد العزيز بهلو ، مكلف بالدراسات والتلخيص

في المنتدى الحضري العالمي الثاني حول موضوع : " **المدن ملتقى الثقافات الإدماج والاندماج** الذي جرت أشغاله مابين 13 و17 سبتمبر 2004 ببرشلونة –اسبانيا.

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة محورين أساسين هما:

المحور الأول : يخص الشركاء العاملين على ترقية وتحسين التسيير العمراني للمدن.

المحور الثاني : ويتناول المشاكل التي تعترض المدن.

◆ الدورة العادية الثانية للبرلمان الأفريقي

كما شارك عضوا مجلس الأمة السيدين مصطفى بوديبة ومحمد دراوي في أشغال الدورة العادية الثانية للبرلمان الأفريقي والتي انعقدت بمدينة ڤالالقار بجنوب أفريقيا ما بين

16 سبتمبر و07 أكتوبر 2004.

وقد خصصت هذه الدورة للمصادقة على النظام الداخلي وتشكيل اللجان الدائمة وللإشارة فإن قمة الاتحاد الأفريقي التي جرت في شهر جويلية 2004 اختارت جنوب أفريقيا لاحتضان مقر البرلمان الإفريقي.

وعلى هامش أشغال الدورة الثانية العادية للبرلمان الأفريقي شارك السيد مصطفى بودينة في اجتماع مجموعة الاتصال الخاصة بالنيباد بالتنسيق مع البرلمان الأوربي من أجل أفريقيا (AWEPAD) وذلك لدراسة المحاور التالية :

حقوق الانسان.

الأطفال يتامى السيدا في أفريقيا.

وذلك خلال الفترة ما بين 23 و24 سبتمبر 2004 بمدينة كيب تاون بجنوب افريقيا.

شخصيات ووفود

▲ سفير جمهورية السودان

استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 24 أوت 2004 سفير جمهورية السودان الدكتور حيدر حسن.

خلال هذه المقابلة تم التطرق إلى سبل تعميق التعاون بين برلماني البلدين وكذا العمل على إعطاء دفع جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والسودان.

اللقاء كان فرصة قدم خلالها سفير جمهورية السودان عرضا عن تطور الأوضاع في السودان خاصة في الجنوب ومنطقة دارفور.

▲ وفد عن المجلس الوطني السوداني

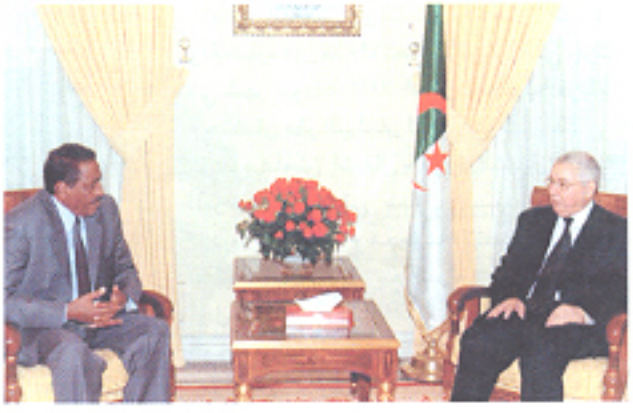

واستقبل يوم الاثنين 06 سبتمبر 2004 بمقر مجلس الأمة وفدا عن المجلس الوطني السوداني برئاسة السيد عبد الباسط سيدرات وزير العلاقات البرلمانية الذي سلم لرئيس مجلس الأمة رسالة من رئيس المجلس الوطني السوداني السيد أحمد إبراهيم الطاهر تتعلق بالوضع في منطقة دارفور والضغوطات التي يتعرض لها السودان جراء هذه الأوضاع.

الوفد السوداني يوجد في بلادنا في إطار التحركات التي تقوم بها جمهورية السودان لشرح وتوضيح الموقف في منطقة دارفور خاصة في الهيئات البرلمانية الجهوية والاقليمية والدولية لما للبرلمانيين من بعد وامتداد شعبي. وقد أعرب الوزير السوداني عن إمتنان بلده لمواقف الجزائر الثابتة تجاه القضايا العادلة مؤكدا بأن دولة السودان تسعى جاهدة لاحتواء الأزمة وحلها على أسس سياسية.

▲ وفد برلماني اسباني

واستقبل يوم الثلاثاء 7 سبتمبر 2004 بمقر مجلس الأمة، وفدا إسبانيا يضم عدة شخصيات برلمانية وممثلين لأحزاب سياسية ومن رجالات الفن والثقافة برئاسة السيدة(Valle ChristinaDel) رئيسة جمعية " نساء الفن والثقافة الإسبانية ضد العنف" و سفيرة السلام لدى الأمم المتحدة.

وقد تم التطرق خلال هذه المقابلة إلى العلاقات الجزائرية الإسبانية المميزة والتي عرفت دفعا نوعيا في السنوات الأخيرة وكانت قضية الصحراء الغربية من بين القضايا التي أثيرت في هذا اللقاء حيث تم التأكيد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار وعليه يجب العمل على تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية وكسر جدار الصمت المضروب حول القضية. كما تم التطرق أيضا إلى دور رجال الفكر والثقافة ومنظمات المجتمع المدني في تنوير الرأي العام حول القضايا العادلة في العالم.

يذكر أن تواجد هذا الوفد الإسباني ببلادنا يدخل في إطار حملة للتضامن مع الشعب الصحراوي من خلال تنظيم عدة تظاهرات فنية وثقافية.

عضو لجنة الشؤون الخارجية للبندستاغ الألماني

واستقبل يوم الثلاثاء 14 سبتمبر 2004 بمقر مجلس الأمة ، السيد كلاوس جورجن عضو لجنة الشؤون الخارجية للبندستاغ الألماني و عضو الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية و آفاق التعاون خاصة في المجال الاقتصادي. و تطرقت إلى التجربة البرلمانية في البلدين و ضرورة مساهمة البرلمانيين في ترقية الحوار و تطوير العلاقات بين البلدين .

▲ الوزير الفرنسي للتشغيل والعمل والانسجام الاجتماعي

والتقى يوم الخميس 16 سبتمبر 2004 ، السيد جون لويس بورلو ، الوزير الفرنسي للتشغيل والعمل والانسجام الاجتماعي.

المحادثات تطرقت إلى العلاقات الثنائية والتطورات التي شهدتها مستويات التعاون والتقارب بين البلدين في السنوات الأخيرة وعلى إثر الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى لمسؤولي البلدين ، كما تطرقت إلى مسألة ملف الهجرة و كيفيات معالجته عبر الآليات الأكثر نجاعة ولمصلحة بلدان ضفتي المتوسط.

▲السيد عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية

واستقبل يوم الثلاثاء 21 سبتمبر 2004،السيد عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية.

وقد تم في هذا اللقاء تبادل وجهات النظر حول بعض قضايا الساعة في المنطقة العربية وما تتطلبه من إرادة صادقة وأساليب ناجعة لمواجهة التحديات بالاستفادة من التجارب واستخلاص العبر الكفيلة بتطوير وترقية التفاعل الإيجابي مع التحولات الجارية في العالم بما يضمن المصالح الإستراتيجية المشتركة للأمة العربية.

السيد الهادي بكوش الوزير الأول التونسي السابق

واستقبل يوم الاثنين 11 أكتوبر 2004 بمقر المجلس السيد الهادي بكوش الوزير الأول التونسي السابق الذي يوجد ببلادنا بدعوة من مجلس الأمة لإلقاء محاضرة ضمن سلسلة الندوات الفكرية التي ينظمها مجلس الأمة دوريا ، اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الثنائية المميزة بين الجزائر وتونس وبحث سبل تعزيزها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل. ■

الافتتاح الرسمي للصالون الدولي التاسع للكتاب

اشرف السيد عبد القادربن صالح رئيس مجلس الأمة مساء يوم الأربعاء 08 سبتمبر 2004 على الافتتاح الرسمي للصالون الدولي التاسع للكتاب ، رفقة عبد القادر خمري الرئيس العام للمؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار و بحضور عدد من الوزراء وممثلي السفارات وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزائر وبعض المستشارين ونواب من مجلس الأمة و بعض الوجوه الثقافية الفكرية والأدبية المعروفة بالجزائر منهم أحلام مستغانمي و زهور ونيسي ...

رئيس مجلس الأمة طاف بمختلف أجنحة الصالون ، حيث توقف عند عدد من دور النشر المشاركة الجزائرية منها و الأجنبية. كما توقف عند الأجنحة و الفضاءات التكريمية لعدد من الشخصيات الفكرية والتاريخية على غرار جناح الأمير عبد القادر، مفدي زكريا ، محمد بلحلقاوي ، والمناضل فرانز فانون الذي يخلد خلال هذا المعرض.

كما كانت لرئيس المجلس وقفة عند الصالون الدولي لكتاب الطفل.

في طبعته الأولى المقام بالموازاة مع صالون الكتاب .

وللإشارة فان الطبعة التاسعة لهذا الصالون عرفت مشاركة كمية ونوعية حيث ضم المعرض حوالي 587 دار نشر من بينها 224 دار عربية و 42 دار أوروبية و 91 دار نشر وطنية ، كما تميز المعرض بالمشاركة الأولى لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، إيران ، والعراق والتي وصفها عبد القادر خمري رئيس لجنة المنظمة للصالون بالأولى من نوعها وبالمهمة و التي من شأنها أن تفتح جسور التبادل الثقافي بين الجزائر و الدول المشاركة في المعرض

سيتخلل الصالون الذي تتواصل فعالياته إلى غاية الثامن عشر من الشهر الجاري ، العديد من النشاطات الثقافية المخلدة للذكرى الخمسين لإندلاع الثورة التحريرية كتنظيم ملتقى دولي حول فكر و نضال الطبيب فرانز فانون ، و تكريم بعض النساء المجاهدات ، وعرض أفلام خاصة بحرب التحرير و نضال المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية .

السيد عمار سعداني يؤكد عزم المجلس على مواكبة جهود الحكومة

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عمار سعداني بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للمجلس ، عزم الهيئة التشريعية على مواكبة جهود الحكومة من خلال التشريع ، و اعتبر سعداني السلم و الأمن و الاستقرار و التنمية والديمقراطية و كذا دولة القانون المحاور الستة التي تترجم مخطط عمل حقيقي للالتحاق بقطار التقدم .

و أشاد السيد سعداني بمخطط الإنعاش الاقتصادي الذي يشكل إطارا فريدا من الفرص بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص من اجل تحريك الآلة الاقتصادية و استحداث مناصب الشغل مشيرا في ذات الوقت إلى حتمية أن يتماشى مع خيارات التنمية الكبرى التي أقرتها الجزائر.

و أوضح السيد سعداني أن برنامج الحكومة لم يغفل البعد الاجتماعي إذ أن الدولة تسعى لمواصلة مجهودها في مجال إنشاء الهياكل القاعدية الاجتماعية و التربوية .

وفي هذا الصدد بارك السيد سعداني الدخول الاجتماعي والمدرسي لهذا الموسم و الذي يميزه التحاق أزيد من 2000 ألف حاملي شهادة البكالوريا بمقاعد الجامعة منوها بجهود الحكومة لتوفير أحسن الظروف التي تضمن مقعدا بيداغوجيا في الجامعة لكل حامل الشهادة البكالوريا .

و قال السيد سعداني أن هذه النتيجة جاءت تتويجا لمسعى

استثماري وضعت من خلاله الدولة أولوية التربية و التعليم و التكوين في المقام الأول .
وحيا رئيس المجلس الشعبي الوطني جسور التضامن والتكامل القطاعي بين وزارات الداخلية والتعليم العالي والسكن لمواجهة الصعوبات الناجمة عن التكفل بالعدد الهائل من حاملي شهادة البكالوريا على مستوى الهياكل البيداغوجية والإيواء .
كما ثمن رئيس المجلس الشعبي الوطني اللقاءات التي تعتزم الحكومة تنظيمها مع الشركاء الاجتماعيين معربا عن قناعته بان الحوار والتشاور هما كفيلان بحل مشاكل العمال وتحسين ظروف عملهم الاجتماعية والمهنية .
ودعا السيد سعداني إلى التحلي بالحرص و اليقظة للحفاظ على مؤسسات الدولة والالتزام بوحدة الأمة و تماسكها منوها بمشروع المصالحة الوطنية الذي ترسخ في نفوس المواطنين و اصبح السبيل الذي لا مناص من انتهاجه لعودة الاستقرار .

الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي

ترأس السيد عمار سعداني ، رئيس المجلس الشعبي الوطني وفدا من الغرفتين في أشغال الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في الفترة الممتدة ما بين 28 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 2004 بالعاصمة السويسرية " جنيف " .
ناقش المشاركون مجموعة من القضايا الهامة منها :
– دور البرلمانات في تقوية ميكانيزمات انتشار و عدم انتشار الأسلحة في ضوء التحديات الجديدة التي تعترض المنظومة الأمنية .
– دور البرلمانات في الحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي .

الرئيس محمد خاتمي
في المجلس الشعبي الوطني

عبر الرئيس الإيراني محمد خاتمي في الخطاب الذي ألقاه أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم الأحد 03 سبتمبر 2004 ،عن ثقته في مستقبل التعاون بين إيران و الجزائر منوها بالأفاق الرحبة التي فتحها الشعبان لتحقيق الحرية و الديمقراطية والتقدم .
و أضاف الرئيس خاتمي ، أن الجزائر و إيران اضطلعتا بدور كبير في نطاق العالم الإسلامي من اجل إزالة بصمات العنف والرؤى الضيقة من وجه الدين الإسلامي .
و بعد أن أكد الرئيس الإيراني أن الثورة الإسلامية الإيرانية تعتبر الجزائر بلد التحرر و العزة و الكرامة أشار إلى أن ما يربط بين البلدين ليس وليد أحداث عابرة بسيطة ، فالتقارب الفكري العلمي كما قال الذي تحقق لا يمكن أن يزول بيسر و في هذا السياق قال الرئيس الإيراني أن التكامل بين البلدين يمكن أن يتحقق من خلال طاقاتهما و إمكانيتهما المتاحة بغية التعامل مع الفرص المتاحة و مواجهة التحديات.

و عبر الرئيس خاتمي عن ثقته في المستقبل الذي ينتظر مجالات التعاون بين البلدين .
و بعد أن ذكر بالجهود التي يبذلها لاعطاء الأولوية للديمقراطية أشاد الرئيس خاتمي بما يبذله رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في هذا المجال معبرا عن أمله في أن يتمكن العالم الإسلامي من الاستفادة من تجربة الجزائر ورصيدها القيم ، واعتبر الرئيس الإيراني توقيع اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين في اجتماعاتها في عاصمتي البلدين على 20 وثيقة للتعاون دليل على الاهتمام بالجانب العملي لهذا التعاون .

خرجات استطلاعية ... للمتابعة

شرع أعضاء مجلس الأمة في النشاط الميداني الذي اعتمده مكتب المجلس برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ويشتمل على عدد من الولايات والقطاعات وفيما يلي لقائين قصيرين مع كل من رئيس اللجنة الأقتصادية والمالية السيد الطيب ماتلو ورئيس لجنة الفلاحة والتنمية الفلاحية ميلود حبشي وفي العدد القادم ستكون للمجلة متابعة لهذا النشاط البرلماني الهام

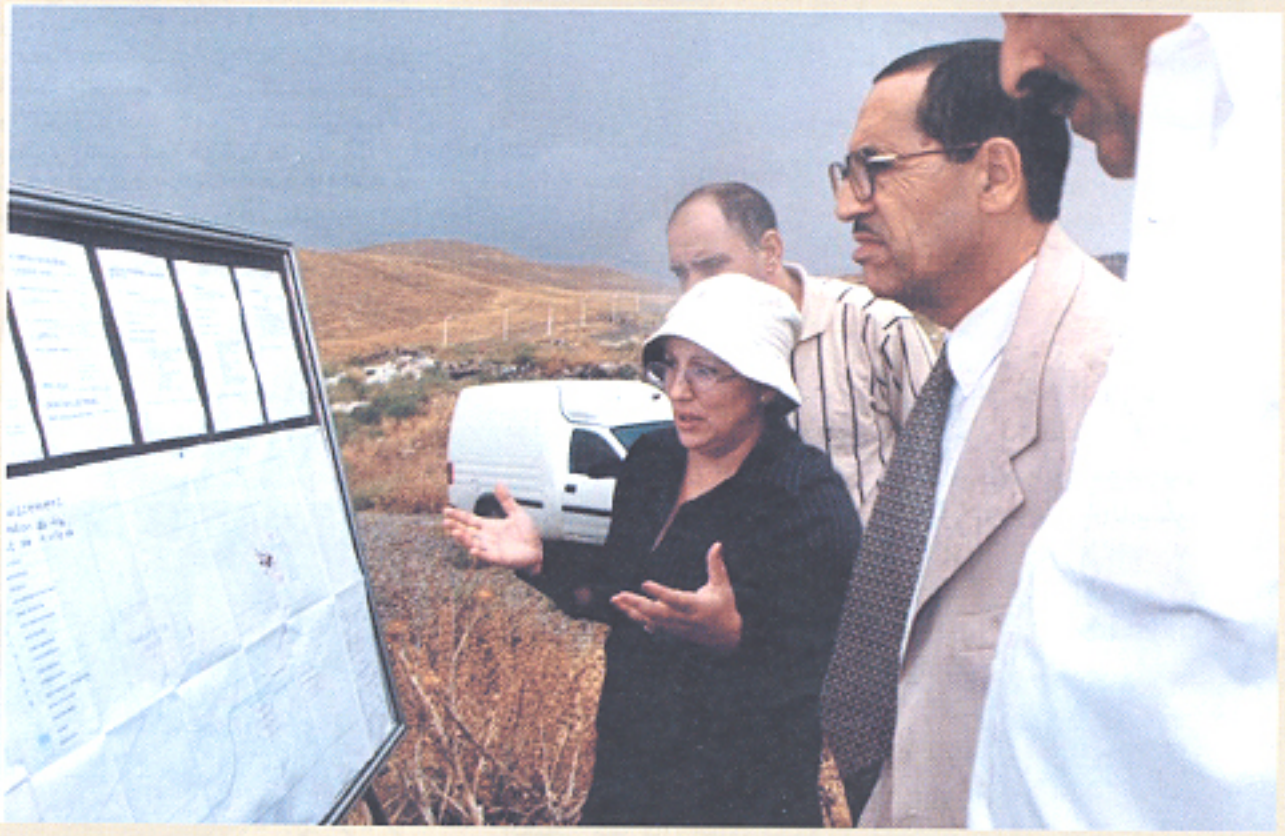

لولاية سطيف

قام وفد عن مجلس الأمة بزيارة إستطلاعية لولاية سطيف خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 13أكتوبر 2004 ، و ذلك للوقوف على مدى تطبيق سياسة التنمية في الولاية .

يتكون الوفد من:

رئيس الوفد : الطيب ماتلو ، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية.

الأعضاء :

– السيد عبد الحميد بن شيخ الحسين ، نائب الرئيس .

– السيد بوغابة عبد ، عضو مجلس الأمة

– السيد كورتل باهي ، عضو مجلس الأمة .

المجلة إلتقت برئيس اللجنة فكانت هذه الانطباعات السريعة

1- ماهي العوامل التي تعتمدونها لاختيار المناطق والقطاعات لزيارتكم الاستطلاعية ؟

– تندرج الزيارات الاستطلاعية في تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و نظرا لخصوصية لجنتنا (الاقتصاد و المالية) ، فإن العوامل المعتمدة للزيارات هي :

– المعاينة الميدانية للهياكل الاقتصادية و الإدارية .

– مدى تطبيق عمليات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، مستوى الإنجاز والنتائج المحققة و درجة تأثيرها .

– ظروف تسيير التنمية المحلية و تطورها.

كل ذلك، لاجل تذليل المصاعب التي تواجه الجماعات المحلية .

2- كيف تتم عملية ضبط قائمة الوفد ؟

- حددت تشكيلة الوفد من طرف مكتب مجلس الأمة ، و تمثل مختلف الفعاليات السياسية الموجودة بالمجلس .

3- ما هي أهم القطاعات التي كانت محل المعاينة ؟

- القطاعات التي كانت محل المعاينة هي :
- مشاريع التنمية المحلية:
- قطاعات الهياكل القاعدية:
- الهياكل الإدارية:
- المناطق الصناعية و مناطق النشاط :
- الكهرباء الريفية:
- المشاريع الكبرى في مجال الري (السدود والحواجز المائية) :
- القطاع البنكي باعتباره شريكا في تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

4- ما هي انطباعاتكم بعد هذه الزيارة الاستطلاعية؟

- مكنتنا الزيارة الاستطلاعية من ملاحظة أن التنمية المحلية تسير بشكل فعال ، و نتائج الإنجازات جد مرضية ، سمحت للولاية بلوغ مستوى معتبر من حيث العمران و النسيج الصناعي .

و مع ذلك ، لا زالت الولاية في حاجة للمزيد من الجهد لا سيما في المناطق الريفية .

و ما يجد بنا الإشارة إليه هو استحسان السلطات المحلية والمنتخبين لمثل هذه الزيارات و المطالبة بتكثيفها في كل المناطق .

لولاية الشلف

قام وفد عن مجلس الأمة بزيارة إستطلاعية لولاية الشلف خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 11 أكتوبر 2004 ، و ذلك للوقوف على مدى تطبيق سياسة التنمية في الولاية .

يتكون الوفد من:

رئيس الوفد : ميلود حبشي ، رئيس لجنة الفلاحة و التنمية الريفية

الأعضاء :

و السيد محمد فلاح ، نائب الرئيس .

و السيد محمد الواد ، عضو مجلس الأمة .

و السيد رحو محمد عبد الحق ، المساعد التشريعي

و السيد لبنوني محمد أمين ، مكلف بالتشريفات .

المجلة إلتقت برئيس اللجنة فكانت هذه الانطباعات السريعة

1- قمتم بزيارة استطلاعية لولاية الشلف ، لماذا اخترتم هذه الولاية بالذات ؟

ج- تم اختيار ولاية الشلف لأنها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى .

2- ما هي أهم القضايا التي وقفتم عليها خلال هذه الزيارة ؟

ج- توقف الوفد خلال الزيارة على مدى تطبيق مختلف البرامج التي خصصتها الدولة لدعم الفلاحي ، مدى فعاليتها في الميدان ،

و النتائج المتحصل عليها .

3- ما هي أهم استنتاجاتكم فيما يخص تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى هذه الولاية ؟

ج- من خلال هذه الزيارة الميدانية استنتجنا أن الإعانات التي خصصتها الدولة لدعم الفلاحي كانت إيجابية ، فالفلاحة في ولاية الشلف خطت خطوات نوعية و هذا ما أكدته التقارير التي قدمت لنا ، فالمردودية في جميع أصناف المنتوجات قد تضاعفت خلال الأربع سنين الماضية .

4- كيف ترون أهمية هذه الخرجات في سياق النشاط البرلماني بصفة عامة ؟

ج- تكمن أهمية مثل هذه الخرجات في :

◆ التقرب بين نواب الشعب و المواطنين ، الوقوف عند انشغالاتهم و اهتماماتهم.

◆ التكفل بنقل انشغالات واهتمامات المعنيين إلى الجهات الوصية، والتعاون معها لإيجاد الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية وتقديم النصائح والإرشادات للتغلب على الصعاب الملحوظة في عين المكان و تقييم مع المعنيين حصيلة تطبيق برامج التنمية الملحوظة في المكان .

مستقبل المنطقة العربية

"في ظل التحديات والرهانات الحالية"

الدكتور عصمت عبد المجيد

مستقبل المنطقة العربية في ظل التحديات و الرهانات الحالية" هو عنوان المحاضرة التي ألقاها الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، مساء يوم الأربعاء 22 سبتمبر 2004 والتي تدخل في إطار النشاطات الثقافية والندوات الفكرية التي ينظمها مجلس الأمة بصفة دورية.

نشط المحاضرة السيد محمد أمير نائب رئيس مجلس الأمة بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح و عدد من نواب المجلس ورجال سياسة و قانون .

تطرق السيد عصمت عبد المجيد في محاضرته إلى القضايا الراهنة التي تفرض نفسها على الرأي العام العربي والدولي على حد سواء كالإرهاب ،العولمة وحوار الحضارات بدل تصادم الحضارات وهي النقطة التي توقف عصمت عبد المجيد مطولا عندها ، معتبرا أن أفضل وسيلة لتجاوز الخلافات هي الحوار وتبادل الرؤى ، ليشدد الدكتور على ضرورة الإصلاح و التنمية في الدول العربية لأن درجة تقدم الدول أصبحت تقاس بمدى تطور اقتصاد سياستها و درجة التنمية الداخلية التي بلغتها مشيرا إلى أنه كان قد نادى بما وصفه " **ديلوماسية التنمية**" بدعم السلام والاستقرار و التنمية في العالم العربي .

و في نفس السياق تحدث عصمت عبد المجيد عن مشروع الشرق الأوسط الكبير و قال أن الانخراط في هذا المشروع متوقف بتحقيق السلام العادل و الشامل في فلسطين و المنطقة العربية ليتمكن بعد ذلك من أن يتوسع و يشمل دولا على حدود العالم العربي و إقامة منطقة اقتصادية حرة و متينة.

ليؤكد في سياق كلامه على سبل تمتين الأواصر العربية والارتقاء بعلاقات دولها إلى درجة أعلى من أجل تحقيق اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي و تشييد برلمان عربي و محكمة عدل عربية تتكفل بحل النزاعات العربية و كذا سوق عربية مشتركة و هي الهياكل التي من شأنها حسب السيد عصمت عبد المجيد أن ترسخ مفهوم الوحدة الحقيقي بين الشعوب العربية .

أما عن موضوع الإرهاب ، فقد حذر المحاضر من خطورة الفهم الخاطئ لإسلام و الخلط بينه و بين الإرهاب ، وضرورة تصحيح الصورة المشوهة التي نسبت للدين الإسلامي ، مشيرا إلى أن الأمة العربية تمتلك مقومات التأثير إذا أحسنت استعمالها بهدف حماية مصالحها كوقفة عام 1973 مؤكدا أن الأخطار التي يتعرض لها العالم العربي هي التي توحده و تلم شمله .

كما كان الوضع في العراق و التصعيد الصهيوني في فلسطين وتطور الوضع في إقليم دارفور من بين المواضيع التي توقف عندها المحاضر

أما عن الرهانات و التحديات التي تواجه العالم العربي أوضح عصمت عبد المجيد أنه يجب أن " **نتصارح لكي نتصالح**" وعلى القيادات العربية أن تقدم فكرا موحدا مستلهما من واقع التجربة ، مضيفاً أن الجامعة العربية ستصل إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي لكن القضية قضية وقت ، ليفتح بعد ذلك باب النقاش على الحاضرين

المسيد الهادي بكوش

الاتحاد المغاربي الطموح..والعقبات

في إطار الندوات الفكرية الثقافية التي ينظمها مجلس الأمة بصفة دورية ، نظمت مساء يوم الاثنين 11 أكتوبر 2004 محاضرة للسيد الهادي بكوش ، الوزير الأول الأسبق للجمهورية التونسية ، تحت عنوان " المغرب العربي .... تحديات و آفاق " .

نشط الجلسة السيد محمد أمير ، نائب رئيس مجلس الأمة ، بحضور السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، وعدد من نواب المجلس و حضور كل من وزير المجاهدين السيد شريف عباس ووزير الشؤون الدينية و الأوقاف أبو عبد الله غلام الله ، و أساتذة و طلبة جامعيين.

مراحل نضالية

تطرق السيد الهادي بكوش ، الوزير الأول السابق للجمهورية التونسية لمختلف مراحل النضال التاريخي لشعوب المغرب العربي لتحقيق الاستقلال ، مشيدا بحرب التحرير الوطنية و المراحل التي مرت بها واصفا إياها بالثورة الكبرى التي واجهتها فرنسا . كما تطرق إلى مختلف الدول المغاربية التي حصلت على استقلالها منذ أكثر من 40 سنة، مشيرا بعدها إلى الخطوات الهامة التي تلت استقلالها و المتمثلة في المحاولات الرامية لتوحيد المغرب العربي .

ليؤكد المحاضر أن تعثر نجاح بناء مغرب عربي موحد وإجهاض حلم الشعوب المغاربية لايرجع إلى قضية الصحراء الغربية وحدها بل إلى عدة عوامل أخرى من بينها انشغال قادة هذه الدول بأمورهم الداخلية القطرية ، ويضيف أننا نعيش هذا الوضع بالرغم من العوامل الداخلية كالأصول الواحدة والتاريخ والدين الواحد، المشجعة على تحقيق حلم الوحدة و الذي يمتد إلى ما قبل استقلال الأوطان المغاربية ، علاوة على المصالح المشتركة الاستراتيجية منها السياسية والاقتصادية

محاولات التقارب والتوحيد

ليتوقف مطولا السيد الهادي بكوش عند عدد من المحاولات التوحيدية بداية من اللقاء الذي جمع حزب الاستقلال المغربي سنة 1958 مع جبهة التحرير الوطني ومجموعة من ممثلين بتونس للنظر في الاعتداءات الفرنسية بساقية سيدي يوسف، مرورا بتأسيس اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة في أكتوبر 1964 إلى جانب عدد كبير من الاتفاقيات التي كانت في الغالب عابرة و ردود فعل مزاجية و عاطفية على غرار مبادرة الرئيس الأسبق هواري بومدين في ماي 1973 عندما عرض على الرئيس التونسي وحدة بين تونس و الجزائر ردا على مبادرة القذافي الذي سعى للوحدة مع مصر ، ليفشل العرض بعد اشتراط بورقيبة ضم قسنطينة و أجزاء من الصحراء إلى تونس .

كما استعرض المحاضر محاولات تقارب أخرى فاشلة مثل محاولة التقارب بين نظام القذافي ونظام بورقيبة ، ردا على خلاف القذافي مع نظام السادات حول حرب أكتوبر ،و إبرام الرئيس الليبي اتفاقية مع الرئيس الراحل هواري بومدين بحاسي مسعود سنة 1975 لمعارضة اتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريطانيا وأعلنا دعمهما لجبهة البوليزاريو ، ثم بعدها وليدة الوحدة المغربية الإفريقية في أوت 1984 بين المغرب و ليبيا التي تخلت عن دعمها لجبهة البوليزاريو.

أسباب الإخفاق حسب المحاضر كثيرة منها النزاعات الحدودية بين الجزائر وتونس من جهة و بين المغرب والجزائر من جهة أخرى ، بالإضافة إلى السلوك القطري وإعطاء الأولوية لبناء الدولة الوطنية ،وكذا اختلاف الأنظمة السياسية وتباين التوجهات الإيديولوجية واختلاف الاستراتيجيات التنموية .

ليذكر الوزير الأول الأسبق وسفير تونس بالجزائر لسابقا وعضو اللجنة الدستورية في حزب التجمع الدستوري التونسي، الذي يملك رصيدا معتبرا في النضال من اجل تحقيق الوحدة المغاربية ، بأن الواقع و الظروف الراهنة تجبر هذه الدول التي لها مصير مشترك و تلتقي في عدة أمور متشابهة أن تذيب الجليد وتعيد إحياء اتفاقيات الوحدة المبرمة في السابق بدءا بطنجة ومرورا بزرالدة إلى اتفاقية مراكش حيث أبرمت حوالي 37 اتفاقية بقيت حبرا على ورق .

تأسف السيد بكوش عن بقاء هياكل الاتحاد معطلة في حين نرى فيه كل الشعوب والدول تسارع إلى التكتل مثل دول الخليج العربي و دول أوروبا ، بينما انقطع القادة المغاربة عن الاجتماعات واللقاءات السنوية منذ 20 سنة كاملة ، ليؤكد في الأخير أن تكتل دول المغرب العربي صار فرضا سياسيا وحتمية اقتصادية و ضرورة استراتيجية والضامن لكرامة شعوبها و عزة هذه الدول ، فالمحاضر يرى أن لا أمريكا ولا أوروبا تعارض اتحاد وتطور هذه الدول خاصة وأنها تعد سوقا و فضاءا خصبا .

دعا في الأخير السيد الهادي بكوش القادة المغاربة إلى ضرورة استغلال الفرص المواتية و المتوفرة للتعجيل بالوحدة .

المديرية العامة للمصالح التشريعية

السيد بلقاسم بوشمال

المديرية العامة للمصالح التشريعية في جلسة عمل

العمل على ترقية الأداء التشريعي

تواصل المجلة التعريف بدور ومهام المصالح المختلفة للمجلس، حيث تتطرق في هذا العدد للمديرية العامة للمصالح التشريعية و التي يترأسها السيد بلقاسم بوشمال.

ماهي مهام مديريتكم العامة ؟

– تتولى المديرية العامة للمصالح التشريعي على وجه الخصوص بإنجاز كل الأعمال ذات الصلة بالنشاط التشريعي والبرلماني، و تحضير جلسات المجلس ومتابعتها و إنجاز محاضرها، و كذا إعداد الدراسات في المجالين التشريعي والبرلماني و توفير الوثائق و معالجتها وإنجاز كل أعمال الترجمة و الطبع و النشر، كما تتكفل بإعداد الحصيلة الدورية لأشغال المجلس و ضمان تسيير أرشيف المجلس و حفظه.

تجدر الإشارة هنا أن المديرية العامة للمصالح التشريعية تتكون من مديريتين اثنتين هما مديرية التشريع و مديرية الطبع و النشر و التوثيق، و تتفرع كل واحد منهما إلى مديريات فرعية و مكاتب ومصالح.

تتولى مديريتكم تحضير جلسات المجلس و متابعتها و إنجاز محاضرها. ما هي مراحل تحضير جلسة عامة ؟

– بالفعل، تُشرف المديرية العامة للمصالح التشريعية على إنجاز الأعمال المرتبطة بالوظيفة التشريعية لمجلس الأمة، و قصد التكفل الجيد بذلك أصدر مكتب المجلس تعليمة تتعلق بتنظيم المصالح الإدارية والتقنية للمجلس حدد فيها صلاحيات ومهام كل هيكل بشكل يضمن الفعالية في الأداء و يُحقق الانسجام و التكامل بين مختلف هذه الهياكل.

و في هذا الإطار أسندت مهام تحضير جلسات المجلس و متابعاتها و إنجاز محاضرها إلى مديرية التشريع و بصفة خاصة إلى المديرية الفرعية للجلسات التابعة لها.

يمكن إيجاز مراحل تحضير جلسة عامة في العناصر التالية:

- تبليغ أعضاء المجلس برزنامة أشغال الجلسات العامة و استدعائهم إلى حضورها؛
- تمكين أعضاء المجلس من مختلف الوثائق المرتبطة بجدول أعمال الجلسة (النصوص القانونية محل دراسة من قبل المجلس، تقارير اللجان المختصة ...الخ)؛
- ضبط قائمة الأعضاء الراغبين في التدخل لمناقشة النصوص القانونية في الجلسة العلنية و كذا قائمة التوكيلات خلال جلسات المصادقة على النصوص القانونية والأوامر التشريعية وما إلى ذلك؛
- إعداد ملف سير الجلسة و كذا ملفات ممثلي الحكومة المعنيين بالنصوص المحالة على المجلس؛
- التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية بالتحضير المادي لعقد جلسة علنية و كذا خلية الإعلام لضمان التغطية الإعلامية لمجريات أشغال الجلسات.

نظرا لمهام مديريتكم العامة فهناك علاقات وظيفية بمصالح أخرى للمجلس، ما هي هذه المصالح ؟ و ما مدى التكامل والتنسيق بينكم، و ما هي النقائص التي يمكن ان تلفتوا الانتباه إليها ؟

– تقوم المديرية العامة للمصالح التشريعية بالمهام المنوطة بها في ظل تنسيق و تكامل تامين مع كل مصالح المجلس في ظل احترام السلم الإداري والصلاحيات المخولة لكل منها، و ترتبط معها بعلاقات وظيفية متينة وفقا لتوجيهات و تعليمات السيد رئيس المجلس وكذا السيد الأمين العام والقاضية بوجوب ترسيخ أساليب التسيير الحديث للإدارة وعصرنتها بما يضمن النجاعة في الأداء والتكفل الجيد بالوظيفة التشريعية والبرلمانية التي خولها الدستور لمؤسسة مجلس الأمة.

موظفو وإطارات المديرية

كيف تقومون بضمان تسيير الكم الهائل لأرشيف المجلس و حفظه؟

– نحن واعون بأهمية الأرشيف في حفظ ذاكرة مجلس الأمة الذي يعد مؤسسة حديثة النشأة و من ثمة في إمكان المصالح المعنية التحكم الجيد في مسألة الأرشيف ؛ و أولى الخطوات التي سلكناها على طريق تنظيم الأرشيف هي توفير مكان يليق بحفظه و يسمح بتسييره وفق الأساليب الحديثة باستعمال تكنولوجيات الإعلام الآلي (التسيير الإلكتروني لوثائق GED): وانتهجنا سياسة التكوين لفائدة الأعوان والمستخدمين المعنيين بهذا المجال وشرعنا في عملية تحسيس و توعية لدى جميع هيئات و أجهزة و هياكل المجلس بأهمية الأرشيف و كيفية التعامل معه .

من بين مهام مديريتكم العامة اعداد دراسات في كل من المجال التشريعي والبرلماني ، فيما تتمثل هذه الدراسات ؟ ومن المسؤول عن إعدادها ؟

– إن من أهم مهام المديرية العامة العامة للمصالح التشريعية إسناد ودعم اللجان الدائمة للمجلس في إنجاز أعمالها وأشغالها المعلقة بدراسة النصوص القانونية المحالة عليها حسب اختصاص الموضوع. لذا تعمل مديرية التشريع على تمكين هذه اللجان من كل الوثائق والدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع النصوص محل دراسة من قبلها بدءا من المذكرات التقديمية والتحليلية للنصوص ومرورا بالملفات الوثائقية وبالدراسة المعمقة والمقارنة وكل ما من شأنه مساعدة اللجان الدائمة في التكفل بدراسة النصوص القانونية ومن ثمة إعداد التقارير بشأنها .

تتوفر مديرية التشريع على فريق من المساعدين التشريعيين يتكفل بإعداد هذه المذكرات والأبحاث في حين يتكفل فريق رؤساء الدراسات بإنجاز الدراسات بإنجاز الدراسات المعمقة والمقارنة.

قمتم مؤخرا بتعيين أعوان تشريعيين على مستوى اللجان للمجلس ، هل يمكنكم تحديد عمل هؤلاء الأعوان ؟ وما هو الهدف من هذا الإجراء؟

– سعيا منا إلى التكفل الجيد بأشغال اللجان الدائمة في إطار المهام المسندة إلى المديرية العامة للمصالح التشريعية ، وحرصا على الفعالية في الأداء والنجاعة في ممارسة الوظائف المنوطة بنا في الآجال المحددة قانونا ، تم تشكيل ثلاث (03) خلايا للبحث والدراسات من المساعدين التشريعيين تحت إشراف المديرية الفرعية للدراسات والبحث ومتابعة اللجان ، بمعدل خلية لكل ثلاث(03) لجان دائمة باعتبار أن عدد اللجان الدائمة لمجلس الأمة هو تسع (09) لجان.

تتكفل هذه الخلايا بإعداد الملفات الوثائقية والمذكرات التقديمية والتحليلية حول النصوص القانونية المحالة على اللجان الدائمة التابعة لها وتقدم لها كل الدعم والإسناد في أداء وإنجاز أشغالها ومتابعة ذلك داخل اللجنة وفي الجلسات العلنية إلى غاية المصادقة على تلك النصوص ودورها بالجريدة الرسمية لمداولات المجلس.

هل يمكنكم أن تحدثونا عن المشاريع المستقبلية التي تنوون إنجازها؟

– المشاريع كثيرة بحكم طبيعة المهام المنوطة بالمديرية العامة للمصالح التشريعية حيث تسعى إلى تفعيل دور هذا الهيكل الإداري وجعله هيكلا حيويا ، ديناميكيا ، فعالا يستجيب لمتطلبات الأداء التشريعي والبرلماني في مجلس الأمة ولا يأتي ذلك إلا بتضافر جهود مسؤولي ومستخدمي هذا الهيكل الإداري في ظل التنسيق والتعاون والتكامل بينهم وبين الهياكل الإدارية الأخرى : وأغتنم هذه المناسبة لأقدم لهم تحية تقدير وعرفان على ما يقومون به من أعمال ، وأدعوهم إلى بذل المزيد من الجهد لتحسين الأداء وترقية نوعية العمل الذي ينجزونه.

وبشأن المشاريع ، يمكننا الإشارة على وجه الخصوص إلى العمليات التالية:

- العمل على التحسين المستمر لأداء المصالح والمساهمة الفعالة في ترقية العمل التشريعي والبرلماني للمجلس:
- مواصلة سياسة التكوين المنتهجة لفائدة إطارات ومستخدمي المديرية العامة لاسيما فئة المساعدين التشريعيين والمترجمين وأعوان المكتبة والأرشيف:
- مواصلة إثراء رصيد مكتبة المجلس:
- تجسيد المكتبة الافتراضية بالتنسيق مع المصالح المعنية:
- وضع نظام عصري لتنظيم أرشيف المجلس وتسييره.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

السيد عمار مهدي
رئيس اللجنة

نتعرض في هذا العدد للجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني وهي اللجنة الثامنة من حيث الترتيب في لجان المجلس الدائمة ويترأسها السيد عمار مهدي.

اللجنة في سطور :

حسب المادة 24 من النظام الداخلي للمجلس فإن لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني تختص بالمسائل المتعلقة بالصحة العامة والمجاهدين وأبناء و أرامل الشهداء وأصولهم وضحايا الإرهاب وحماية المنفولة والأسرة والقواعد العامة المتعلقة بقانون العمل وممارسة الحق النقابي وسياسة التشغيل والمعوقين والمسنين والتضامن الوطني والضمان الاجتماعي.

القوانين التي صادقت عليها اللجنة منذ إنشائها:

دورة الربيع 1999

النصوص القانونية	تاريخ الاحالة	عدد الاجتماعات	التقارير المعدة
ا القانون المتعلق بالتمهين	1999/06/07	05	02
القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي	1999/06/15	07	02
القانون المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي	1999/07/10	06	02

دورة الخريف 1998

النصوص القانونية	تاريخ الاحالة	عدد الاجتماعات	التقارير المعدة
القانون المتعلق بالتقاعد	1999/01/31	04	02
القانون المحدد نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي	1999/01/31	04	02
القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد	1999/02/07	07	02

دورة الربيع 2002

النصوص القانونية	تاريخ الاحالة	عدد الاجتماعات	التقارير المعدة
القانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم	2002/01/19	03	02

القانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم

أولت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية و العمل و التضامن الوطني اهتماما كبيرا بالقانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم و لهذا خصصت عدة اجتماعات لدراسة القانون ، كما قامت باستدعاء الشخصيات الفاعلة في هذا الميدان و المتمثلة في السادة :

◆ رئيس الفيدرالية الوطنية للصم و البكم الجزائريين
◆ رئيسة و نائبة رئيسة فدرالية جمعيات المعوقين حركيا .
◆ ممثل عن جمعية " البركة " للمعوقين .
◆ رئيس فدرالية أولياء التلاميذ المعوقين
◆ رئيسة الفدرالية الوطنية لحماية المعوقين.

كما استدعت أيضا السادة :

◆ ممثل عن المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي .
◆ ممثل عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية .
◆ ممثل عن وزارة الصحة .

و في الأخير ، استمعت اللجنة إلى عرض السيد جمال ولد عباس وزير التنشيط الاجتماعي و التضامن الوطني و ذلك يوم الاثنين 01 افريل 2002.

أفرز النقاش الذي دار خلال دراسة النص على العديد من ملاحظات وإنشغالات أعضاء اللجنة تمحورت أساسا في :

◆ ملاحظة عدم وجود دراسات حول الإعاقة تسمح بوضع خريطة للإعاقة و إحصاء الرقم و العدد الحقيقي للمعوقين بمختلف انواعهم في الجزائر .
◆ طرح مشكل عدم انتظام صرف المنح للمعوقين و الذين هم في حاجة ماسة إليها نظرا لوضعيتهم الاجتماعية المزرية .
◆ طرح مشكل نقص المراكز المتخصصة و عدم توفير التجهيزات اللازمة بها ، مع ضرورة ملاحظة عدم تكييف و ملائمة و مسايرة البرامج المقترحة للتطورات و المستجدات العالمية .
◆ ضرورة توفير الحماية القانونية اللازمة للمعوقين ذهنيا.
◆ تكييف الدعم المادي المقدم للمعوقين و الجمعيات ذات الطابع الإنساني و الاجتماعي :
◆ الاعتناء بالتكوين و تكييف البرامج وفق ما هو معمول به دوليا:
◆ ضرورة الاهتمام بمصير المراهقين الذين انتهت مدة تمدرسهم أو تكوينهم في مؤسسات متخصصة ولم يتم قبولهم في مؤسسات الاستقبال :
◆ النظر في مجال توسيع الاستفادة من مجانية النقل أو التخفيض من تسعيرته ليشمل كل الأشخاص المعوقين مع تحديد وسائل النقل المعنية بالتخفيض أو المجانية :
◆ تسهيل حركة و تنقل المعوق و هذا بتخصيص أماكن في المواقف العمومية مثلا :
◆ إلزامية تطبيق النسبة المذكورة في النص ، المتعلقة بمناصب العمل للأشخاص المعوقين.
◆ ضرورة العمل على توفير الأعضاء الاصطناعية للمعوقين و لواحقها لتحسين قدراتهم على الإدماج :
◆ إعطاء العناية الكافية للمؤطرين الذين يسهرون على خدمة الأشخاص المعوقين.
◆ التركيز على التوعية المستمرة في إطار الوقاية من الإعاقة مع ضرورة توفير كل الإمكانيات للتحسيس بها من خلال مشاركة وسائل الإعلام بتعاون و مشاركة الوزارات المعنية. ■

◆ الإشارة إلى نقص المكونين و المساعدين المرافقين للأشخاص المعوقين و عدم توفير المحيط و الإمكانيات اللازمة لتأدية عملهم بشكل جيد .
◆ التحسيس بالمشاكل التي تعاني منها الجمعيات و تواجهها في نشاطاتها من جراء نقص الإمكانيات : حيث تجدر الإشارة إلى أن غالبيتها تعتمد على مساعدات مالية و هبات المحسنين .
◆ ما مصير المرضى المصابين بأمراض مستعصية و التي تحد من نشاطهم و الذين لا يمكن اعتبارهم معوقين طبقا للتعريف الوارد في المادة (2) من نص القانون محل الدراسة ؟

في الأخير أوصت لجنة الصحة و الشؤون الاجتماعية و العمل و التضامن الوطني بما يلي :

اللجنة المتساوية الأعضاء آلية تجاوز الخلاف

المصادقة على القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.. نموذجا

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2004 بالإجماع في جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح والسيد الطيب لوح ، وزير العمل و الضمان الاجتماعي و حضور السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان ، على تقرير اللجنة المتساوية الأعضاء ، حول المادة 3 المعدلة للمادة 4 من نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83-14 المؤرخ في 02 يوليو سنة 1983 و المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي ، محل الخلاف بين غرفتي البرلمان .

إستنادا إلى أحكام المادة 120 ، الفقرة 4 من الدستور ، وعملا بأحكام المواد من 87 إلى 96 من القانون العضوي رقم 99 – 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ، وعملهما ، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

وبناء على طلب السيد رئيس الحكومة بتاريخ 19 أفريل 2003 اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء وجه إلى السيدين رئيسي غرفتي البرلمان ، لدراسة المادة 3 المعدلة للمادة 4 من نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 14 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

وبعد إحالة من طرف السيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 26 أفريل 2003 ، اجتمعت يوم الاثنين 28 أفريل 2003 بمقر مجلس الأمة اللجنة المتساوية الأعضاء ، بحضور ممثلي الحكومة السيدين :

– الطيب لوح ، وزير العمل و الضمان الاجتماعي ،
– نور الدين طالب ، وزير العلاقات مع البرلمان.

وقد تم انتخاب مكتب للجنة يتكون من السادة :

– زهير المدعو منير قاطي ، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية و العمل والتضامن الوطني ، لمجلس الأمة ، رئيسا للجنة ،
– ساسي جبايلي ، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني ، بالمجلس الشعبي الوطني ، نائبا للرئيس ،
– الطاهر عبدي ، عن المجلس الشعبي الوطني ، مقررا ،
– احمد زعدار ، عن مجلس الأمة ، مقررا.

وعضوية السيدة والسادة :

عن المجلس الشعبي الوطني :

صغيرة فاطمة، الصادق زوقاري ،عبد العزيز سقني،أحمد ختافو ،عبد الحكيم فني ،ميلود قادري ،بلقاسم فلفول ،الطاهر بن حومار.

عن مجلس الأمة :

مراد بن صاري، مراد بلحاج مصطفى، محمد فغول، بلقاسم عطية، الطاهر علي، مهدي عمار، أحمد صديقي،امحمد قازوز.

وبعد عرض المادة 3 المعدلة للمادة 4 من نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي ، كما وردت في النص المصوت عليه في المجلس الشعبي الوطني ، هي :

" يعتبر كذلك كأصحاب عمل مكلفين ، الخواص الذين يستخدمون لحسابهم الخاص ، عمالا مهما كانت صفتهم مقابل أتعاب" . والتي لم تحصل على أغلبية 3/4 في مجلس الأمة بتاريخ 20 جويلية 1999.

وبعد الدراسة المعمقة والنقاش الثري والبناء الذي دار بين أعضاء اللجنة ، تم الاتفاق وبالاجماع على اقتراح الابقاء على المادة 3 المعدلة للمادة 4 كما وردت في النص وإضافة فقرة جديدة لها ، هي :

" تحدد عند الاقتضاء كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم"

وبموجب هذا الاتفاق أصبحت الصيغة النهائية للمادة 3 المعدلة للمادة 4 من نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 14 ، كما يلي :

" يعتبر كذلك كأصحاب عمل مكلفين ، الخواص الذين يستخدمون لحسابهم الخاص ، عمالا مهما كانت صفتهم مقابل أتعاب.

تحدد عند الاقتضاء كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم" .

أخبار برلمانية

▲ الصومال

انتخاب البرلمان الصومالي الجديد بمقره المؤقت في نيروبي

أدى أعضاء البرلمان الصومالي الجديد اليمين الدستورية أمام الوسطاء الدوليين في مقر الأمم المتحدة في العاصمة الكينية نيروبي يوم 22 أوت 2004 . وتعتبر هذه خطوة مهمة لإنشاء سلطة مركزية في الدولة الوحيدة في العالم التي ليست لها حكومة منذ 13 عاما.

وجرت مراسم افتتاح الدورة التشريعية الجديدة في غياب ممثلين عن منطقة "أرض الصومال" في شمال غربي الصومال التي أعلنت استقلالها من جانب واحد في 1991 بعد أربعة أشهر على سقوط الرئيس السابق محمد سياد بري ، وهي لا تتمتع باعتراف دولي.

ويفترض أن ينتخب البرلمان المنتخب مدة خمس سنوات، رئيسا للجمهورية يعين بدوره رئيسا للحكومة. وخلال السنوات الخمس المقبلة، يتوجب على الصوماليين الاتفاق على صيغة لما بعد الفترة الانتقالية.

كما انتخب البرلمان الصومالي الجديد بعد شهر من تشكيله وذلك يوم 15 سبتمبر 2004 رئيسا جديدا له ، وجرت المنافسة بين 11 مرشحا كلهم أعضاء في البرلمان من أصل 13 ، للفوز بالمنصب تنازل اثنان منهم قبل عملية التصويت. وبعد الجولة الأولى من التصويت انحصرت المنافسة بين 2 من المرشحين حصلا على أعلى نسبة من الأصوات وهما رجل الأعمال الصومالي شريف حسن شيخ آدم مدوبي أحد زعماء الحرب الصوماليين. وفاز آدم بمنصب رئيس البرلمان الصومالي الجديد بعد أن حصل على 161 صوتا مقابل 105 أصوات حصل عليها الشيخ مدوبي. والرئيس الجديد للبرلمان من مواليد 1946 بجنوب غربي الصومال ينتمي إلى قبيلة الأشراف (آل البيت) الشهيرة بالصومال ، وهو مقاول ورجل أعمال كون ثروته من خلال عمله في تصدير المواشي ، واستيراد المواد الغذائية ، كما عمل متعاقدا مع عدد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. وكان يرأس شركة تجارية خاصة تسمى "الأهلي" ، كما كان نائبا في البرلمان الصومالي الذي انتهت ولايته العام الماضي وله عائلتان و22 من الأولاد والبنات.

لبنان

لبنان يتصدى لمجلس الأمن ويمدد رئاسة لحود

أقر مجلس النواب بلبنان يوم 3 سبتمبر2004 تعديل المادة 49 من الدستور متحديا بذلك قرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن الانتخابات الرئاسية في ذلك البلد.

وأعلن رئيس المجلس نبيه بري موافقة 96 نائبا على تمديد ولاية رئيس الجمهورية الحالي إميل لحود تلقائيا لثلاث سنوات إضافية مقابل رفض 29 فقط.

حضر الجلسة التي استغرقت ساعتين ونصف 125 نائبا من أصل 128 وتغيب أحد النواب الثلاثة لوجوده خارج البلاد للعلاج.

وأفاد شهود عيان أن تظاهرات احتفالية خرجت في شوارع بيروت وأطلقت الألعاب النارية في الهواء احتفالا بالتجديد للرئيس لحود حتى 23 نوفمبر2007.

وقبيل اجتماع البرلمان رفضت بيروت رسميا قرار مجلس الأمن. وقال وزير الخارجية جان عبيد إن بلاده ترفض أي تحرك دولي يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية ويستبدل بذلك التدخل في الشؤون الداخلية للبنان. وأكد أن بيروت ستواصل اتصالاتها لمواجهة المستجدات التي قد تنتج عن القرار الذي أقره المجلس.

ويدعو قرار مجلس الأمن إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون تدخل أجنبي ، كما يدعو إلى احترام سيادة لبنان بشكل كامل وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه.

من جانبها حثت الولايات المتحدة سوريا ولبنان على الالتزام بقرار مجلس الأمن ودعت الخارجية الأميركية إلى ضرورة احترام السيادة اللبنانية.

واعتبر المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن الضغط السوري للسماح بتجديد ولاية لحود يمثل استهزاء بالمبادئ الديمقراطية.

العراق

المجلس الوطني العراقي يبدأ أولى جلساته في بغداد

بدأ المجلس الوطني العراقي وهو البرلمان المؤقت الذي يتمتع بصلاحيات محدودة ويضم 100 عضو تم اختيارهم في شهر أوت أولى جلساته يوم الأربعاء 01 سبتمبر 2004. وأدى الأعضاء المئة في المجلس اليمين القانونية. وردد الأعضاء القسم الذي تلي على مسامعهم متعهدين المحافظة على استقلال وسيادة العراق وخدمة مصالح الشعب العراقي.

وفي القاعة التي اجتمع فيها الأعضاء رفعت لافتة كبيرة تقول "من أجل عراق جديد".

وكان المجلس انتخب في ختام أعمال المؤتمر الوطني العراقي الذي انعقد بين 15 و18 أوت بحضور 1300 مندوب من كافة أنحاء العراق.

وقال نائب رئيس المجلس روش نوري شاويس مخاطبا الأعضاء

"اليوم أنجزت خطوة مهمة على طريق العملية السياسية مع بدء عمل برلمان ديمقراطي".

و أضاف "أمامكم الكثير من العمل لكي يتاح لجميع الحركات و الأحزاب السياسية أن توحد مواقفها وتحل مشكلات العراق بطريقة سلمية وفي إطار القانون".

وتابع "إن العراق اليوم دولة لم يعد الأكراد فيها مضطهدين ولم يعد الشيعة يخشون على حياتهم .. انه عراق حيث لن تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد الشعب وحيث لا مكان للمقابر الجماعية".

ويضم المجلس 81 عضوا منتخبا إضافة إلى 19 آخرين من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي السابق، وسيكون على المجلس أن يقر الموازنة ويسير على تطبيق القوانين من قبل الحكومة المؤقتة والعمل على تسهيل الانتخابات العامة المرتقبة في جانفي 2005.

ويحق للمجلس أن ينقض بأكثرية ثلثيه المراسيم الحكومية في مهلة عشرة أيام بعد إقرارها في مجلس الوزراء.

ويمثل المجلس التنوع الديني والقومي في العراق وهو يضم 64 عربيا و24 كرديا وستة من التركمان وممثلين عن كل الأقليات الأخرى وربع أعضائه من النساء.

وللمسلمين الشيعة وهم الغالبية في البلاد 45 مقعدا مقابل 44 للسنة الذين يمثلون 20 في المئة من مجموع السكان البالغ 24 مليون نسمة والذين سيطروا على الحياة السياسية في البلاد منذ بداية القرن العشرين.

وكان المجلس موضع انتقاد من قبل بعض المسؤولين الذين رأوا فيه مجلس ليس له سلطات حقيقية وانه انشيء ليضفي الشرعية على الحكومة التي عينها الأميركيون.

ألمانيا

هزيمة جديدة لحزب المستشار الالماني شرودر في انتخابات البرلمان المحلي في زاربركن

كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ولاية زاربركن الخاسر الوحيد في انتخابات البرلمان المحلي التي أعلنت نتائجها مساء يوم 05 سبتمبر 2004 ، إذ نجح الحزب الديمقراطي المسيحي في تعزيز أغلبيته المطلقة في هذه الولاية، التي كانت يوما قلعة للاشتراكيين، وحقق نسبة 47,5 % تؤهله لنيل أكثر من نصف مقاعد البرلمان المحلي وضاعف كل من حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر (الليبرالي) قواهما الانتخابية وعادا إلى برلمان زاربركن بعد أن تخطيا نسبة 5 % اللازمة لدخول البرلمان. وحقق الحزب القومي الألماني ذو الميول اليمينية المتطرفة نسبة 4 %، وهي أعلى نسبة يحققها في هذه الولاية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وجدد الحزب الديمقراطي الاشتراكي هزيمته عام 1999 في هذه الولاية الجنوبية الغربية بعد أن خسر نحو ثلث ناخبيه في انتخابات هذا العام. ونال حزب المستشار شرودر وزعيمه المحلي هايكو ماس نسبة 30,8 % وخسر بالتالي 5,13 نقطة ، وهي أقسى خسارة للحزب من نوعها في زاربركن.

واعترف هايكو ماس بتعرض حزبه إلى "كارثة" انتخابية في زاربركن، لكنه ألقى لائمة الهزيمة على رئيس الحزب السابق ورئيس وزراء الولاية السابق اوسكار لافونتين. وقال ماس إن مشاركة لافونتين في مظاهرات الاثنين الماضي ودعواته لتأسيس حزب يساري جديد وانتقاداته للحزب الديمقراطي الاشتراكي لم تنفع الحزب في الانتخابات المحلية بل أضرت به. ومعروف أن لافونتين كان يقود ولاية زاربركن بأغلبية مطلقة لسنوات طويلة قبل أن يغادرها للعمل كزعيم للحزب وكوزير للمالية في حكومة شرودر الأولى عام 1998. وقد انسحب لافونتين ، ممثل الجناح اليساري في الحزب، من الحكومة وزعامة الحزب بعد خلافات عميقة سياسية وشخصية مع جيرهارد شرودر. وعن تحليله لأسباب الهزيمة الأخرى قال ماس إن الحزب لم يخسر ناخبيه لصالح المحافظين والخضر والليبراليين وإنما خسر بسبب "غير الناخبين" الذين فضلوا البقاء في بيوتهم وعدم المشاركة في التصويت . وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات واطئة جدا وتبلغ 55,5 % فقط.

وإذ عبر رئيس الوزراء المحافظ بيتر مولر عن قناعته بأن النتائج الانتخابية في زاربركن هي تعبير مزاج الناخبين على المستوى الاتحادي ، فأنه هاجم لافونتين بدوره وحمله أسباب صعود نجم الحزب القومي الألماني. وقال مولر إن سياسة وتصريحات لافونتين اليسارية دفعت الناخبين المترددين بالتوجه إلى صناديق الحزب اليميني المتطرف.

على صعيد ذي صلة تجددت مظاهرات يوم الاثنين 06 سبتمبر الاحتجاجية ضد برامج شرودر لإصلاح سوق العمل والضمانات الاجتماعية. وشملت المظاهرات نحو 200 مدينة ألمانية شرقية وغربية بينها العاصمة برلين بعد أن كانت في الماضي تشمل المدن الشرقية فقط. واعتبر المحللون السياسيون هذه المظاهرات مؤشرا على أسباب النتائج الانتخابية الهزيلة للحزب الديمقراطي الاشتراكي في ولاية زاربركن.

الولايات المتحدة الأمريكية

نواب بطالبون بوش بإقالة الجنرال بويكين

ذكر مجلس العلاقات الإسلامية الاميركية (كير) ان أحد عشر عضوا ديموقراطيا من أعضاء مجلس النواب الاميركي طالبوا الرئيس جورج بوش بإقالة الجنرال ويليام بويكين الذي يشغل موقعا بارزا في وزارة الدفاع الاميركية بسبب التصريحات المسيئة للإسلام التي أدلى بها خلال العام الماضي.

وكان الجنرال بويكين قد تحدث في محاضرة القاها العام الماضي عن جهوده للقبض على أحد رجال عصابات الحرب الصومالية قائلا "أنا كنت أعلم أن ربي أكبر من ربه. أنا كنت أعلم أن ربي هو إله حقيقي وأن ربه مزيف".

وأرسل أحد عشر نائبا ديموقراطيا خطابا لبوش في أوائل شهر ايلول الحالي طالبوا فيه "بإقالة الجنرال بويكين"، كما عبروا فيه عن "صدمتهم" لما ذكره بويكين من تصريحات "استخدمت الدين بشكل غير مناسب ومؤجج للصراع". وأضاف النواب قائلين في خطابهم "تمنى العديد منا أن تتحرك إدارتك بسرعة لإعفاء (الجنرال بويكين) عن منصبه، ولكنك بدلا من ذلك قررت أن تعطيه ميزة إجراء تحقيق دقيق معه. والآن أوضحت التحقيقات ما كان واضحا للعديدين منا خلال تلك الفترة وهو أنه يجب ألا يشغل الجنرال بويكين موقعه كضابط استخبارات عالي المقام في الحكومة الاميركية... الإساءات التي وجهها لمئات الملايين من المسلمين في العالم لن تؤدي إلا إلى تعميق العديد من المشكلات التي نواجهها".

هونغ كونغ

معسكر الصين يضفي مكاسب كبيرة في انتخابات هونغ كونغ

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في هونغ كونغ يوم 12 سبتمبر 2004 أن المرشحين المؤيدين للديمقراطية لم يحققوا سوى مكاسب محدودة في حين حقق المعسكر المؤيد للصين مكاسب كبيرة.

وفي ضربة كبيرة للقوى المؤيدة للديمقراطية لم يحصل مرشحوها إلا على 25 مقعدا من بين مقاعد المجلس التشريعي الـ60 بزيادة ثلاثة مقاعد فقط عن ما حققته في الانتخابات الماضية في حين حصل مؤيدو الصين على 34 مقعدا محافظين بذلك على مستوى تمثيلهم بينما حصل المستقلون على مقعد واحد.

وأظهرت النتائج أن الناخبين الحريصين على عدم إغضاب الحكام الشيوعيين الصينيين ضمنوا أداء أفضل من المتوقع للمعسكر الموالي للصين التي سعت لكسب تأييد سكان هونغ كونغ من خلال تقديم تسهيلات جديدة للشركات الصينية للاستثمار هناك.

وكان الديمقراطيون يشغلون 22 مقعدا في المجلس التشريعي المنتهية ولايته، بينما يشغل بقية المقاعد الستين ممثلو الأحزاب الموالية لبكين والمستقلون.

يشار إلى أن نصف عدد النواب يتم تعيينهم من قبل 200 ألف عضو من المنظمات المهنية التي تمثل مختلف قطاعات الاقتصاد في هونغ كونغ، وهي مقربة إلى حد كبير من بكين.

جنوب افريقيا

تنصيب البرلمان الافريقي رسميا بجنوب افريقيا

تم يوم الخميس 16 سبتمبر 2004 تنصيب البرلمان الافريقي (الهيئة التابعة للاتحاد الإفريقي) رسميا بميدران شمال شرق جنوب إفريقيا. وقالت رئيسة البرلمان الافريقي جيرترود مونجيلا (تنزانيا) في كلمة خلال حفل الافتتاح أن هذا الأخير "أنشأ من أجل أن يكون منبرا لاسماع كل الأصوات الافريقية".

ويمثل كل بلد عضو في الاتحاد الافريقي داخل هذا البرلمان الذي يتوفر على سلطات تشريعية ذات بعد استشاري بخمسة أعضاء من بينهم امرأة . يشار إلى أن جنوب افريقيا أصبحت منذ شهر جويلية الفارط مقرا دائما لهذه الهيئة. وقد دعت رئيسة البرلمان إلى دعم عمل هذه الهيئة القارية التي تم إنشاؤها في مارس الماضي بأديس أبابا (مقر الاتحاد الافريقي) من أجل تمكينه من أداء دوره بفعالية . وأوضحت السيدة مونجيلا أنه خلال الدورة الأولى العادية للبرلمان الافريقي المقرر عقدها من 17 سبتمبر إلى 7 أكتوبر سيتم تحديد أسس العمل المستقبلي لهذه الهيئة.

تركيا

البرلمان التركي يقر اصلاح قانون العقوبات الجديد

صادق البرلمان التركي يوم 26 سبتمبر 2004 على إصلاحات قانون الجزاء مما يزيل عقبة كبيرة من أمام مساعي البلاد لبدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقال رئيس البرلمان بولند اردنج أنه تمت الموافقة على القانون عقب التصويت عليه برفع الأيدي.

وينص القانون الجديد على تعديل قانون الجزاء التركي الذي يعود الى 78 عاما.

وتعتبر خطوة من قبل البرلمان لاصلاح القانون وهي ضرورية ليتماشى مع المعايير السياسية الأساسية للاتحاد الاوروبي ، وهو الشرط الذي وضعته بروكسل لبدء محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد.

فرنسا

حزب شيراك يتراجع في انتخابات مجلس الشيوخ

أكدت عملية تجديد ثلث مقاعد مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 26 سبتمبر 2004 تراجع حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" الرئاسي الحاكم بعد هزيمتيه في الانتخابات المحلية والأوروبية لحساب اليسار لكن بدون تهديد غالبية اليمين في المجلس الأعلى للبرلمان. وأعلن برونو لورو، سكوتير الحزب الاشتراكي المكلف بالانتخابات، أن حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية "مني بهزيمة جديدة في انتخابات مجلس الشيوخ". ورحب بنتيجة اليسار لا سيما فوز الحزب الاشتراكي بحوالي عشرة مقاعد. وقد فاز الخضر بثلاثة مقاعد والشيوعيون باثنين.

ومنذ الدورة الأولى من الانتخابات صباح يوم الأحد 26 سبتمبر 2004 انتخب رئيس الوزراء جان - بيير رافاران بدون مفاجأة. وترشيح رئيس الوزراء لعضوية مجلس الشيوخ أمر لا سابق له في تاريخ الجمهورية الخامسة. وكان رافاران قد أعلن انه سيترك مقعده لنائب عنه ، لكن بإمكانه استعادته إذا غادر الحكومة. وبانتخابه في مجلس الشيوخ ، يأمل رئيس الوزراء ، الذي اضعف سياسيا، في استعادة بعض الشرعية.

وبعد فشله في الانتخابات المحلية في مارس ، حين اصبح اليسار بشكل غالبية في 21 من المقاطعات الـ22 وخسارته في الانتخابات الأوروبية، تراجع حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية لا سيما في الالزاس، المنطقة الوحيدة التي كان يهيمن عليها اليمين. ويبدو أن الحزب الاشتراكي استفاد من الانشقاقات في صفوف اليمين في هذه المنطقة لتحقيق اختراق غير منتظر. ويذكر أن أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون لستة أعوام بدلا من تسعة أعوام في السابق بموجب قانون تم اعتماده عام 2003.

كمبوديا

البرلمان الكمبودي يصادق على اتفاقية لمحاكمة زعماء نظام الخمير الحمر

الباقين على قيد الحياة والمتهمين بارتكاب جرائم حرب في كمبوديا خلال الفترة ما بين عامي 1975 و1979. وتفتح المصادقة على الاتفاقية الباب للأمم المتحدة لتوفير مبلغ 50 مليون دولار مخصصة لعمليات المحاكمة التي شككت الحكومة الكمبودية في إمكانية إجراءها لعدم توفر الأموال اللازمة لديها.

وتمكنت الأمم المتحدة من توفير مبلغ 1.5 مليون دولار حتى الآن من خلال تبرع قدمته أستراليا.

محطات في دورة الخريف

◆ بالإضافة إلى قانون المالية والميزانية لسنة 2005 فإن عددا من المشاريع منتظرة للمناقشة والمصادقة في مجلس الأمة

ومنها :

1– مشروع قانون يتضمن القانون التجاري

2– مشروع قانون يتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

3– مشروع قانون يتعلق بالبذور والشتائل

4– مشروع قانون يتعلق بتداول الموارد البيولوجية و بمراقبة الجسيمات المعدلة جينيا وبالتكفل بالأخطار المتصلة باستعمال التكنولوجيات الحيوية الحديثة

5– مشروع قانون المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين .

6– مشروع القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل .

7– مشروع قانون يتعلق بالوقاية وقمع الاستعمال و الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

في ضيافة الجزائر

المؤتمر 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي

◆ تستضيف الجزائر في نهاية شهر نوفمبر 2004 المؤتمر الـ27 للاتحاد البرلماني الإفريقي و لجنته التنفيذية الـ45 ، وهو حدث برلماني قاري هام للتشاور و الحوار حول قضايا إفريقيا والعالم.

وينتظر أن يناقش مواضيع ذات الصلة بالأمن والتنمية في إفريقيا وأخرى تتعلق بالعولمة و ما تفرضه من رهانات وتحديات على الشعوب الإفريقية وممثليها البرلمانيين .

اطارات الجمارك في المجلس

في إطار النشاطات الثقافية و الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة دوريا ، قام يوم الاثنين 20 سبتمبر 2004 مجموعة من طلبة المدارس الجمركية و عدد من إطارات الإدارة المركزية للجمارك بزيارة لمجلس الأمة. اطلعوا خلالها على مختلف مرافقه و قدمت لهم شروحات عن دور و عمل و مكانة مجلس الأمة في النسيج المؤسساتي الجزائري .

الذكرى الخمسون لإندلاع الثورة التحريرية المباركة

النداء الخالد

بيان أول نوفمبر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة ـ نُعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن تجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل . أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 ـ تدويل القضية الجزائرية

2 ـ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

الذكرى الخمسون لإندلاع الثورة التحريرية المباركة

النداء الخالد

بيان أول نوفمبر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ، نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة ، نُعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن تجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ، بعد مراحل من الكفاح ، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ، في الواقع ، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 ـ تدويل القضية الجزائرية

2 ـ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

شهر رمضان المبارك

و الفاتح من نوفمبر

مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة - الجزائر